

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون - تيارت -

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ



تأثير المستوطنين الأوروبيين على الإدارة الفرنسية في الجزائر إقتصاديا "نموذجاً" (1870-1940م).

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

إشراف الأستاذ:

- د. بوسلامة محمد.

إعداد الطالبتين:

❖ بن عمارة فاطمة.

❖ بن ليف فاطمة.

لجنة المناقشة		
رئيسا	جامعة تيارت	أ. بن حادة مصطفى
مشرفا ومقررا	جامعة تيارت	د. بوسلامة محمد
مناقشا	جامعة تيارت	د. كركب عبد الحق

السنة الجامعية: (1443/1444هـ) - (2022/2023م)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكرنا

الحمد لله حتى يبلغ الحمد منتهاه ونشكره على منحنا القوة والإرادة لإنجاز هذا العمل
ورزقنا من فضله الواسع الصبر رغم صعوبات القيام بهذا العمل.

كما نتوجه بجزيل الشكر للأستاذ المشرف "بوسلامة محمد" الذي دعمنا من البداية حتى
النهاية وحفزنا وقت الضعف ولم يبخل علينا بنصائحه القيمة وتوجيهاته فكان نعم السند.
كما نوجه شكرنا لقسم التاريخ وإلى كل من قدم لنا يد المساعدة من قريب وبعيد.

الإهداء

إلى الذي علمني العطاء بدون انتظار وإلى الذي صنع طموحي بدعوته واليوم يرى لحظة
كبري ونجاحي... "والدي" أطال الله في عمره.
وإلى التي ملأتني بحنيتها وغمرتني بعطفها إلى الغالية التي أهدي إليها ثمرة جهدي واجتهادي
وإلى أعظم مخلوقة في هذا الوجود... "أمي"
إلى سندي في الحياة وإلى من تسجد له كلماتي وإلى الذي جعلني بمثابة ابنته إلى السيد الذي
تعب وتحمل المشاق رغم الصعاب ومهد لي طريق النجاح، زوج أختي "محمد" هو أبي الثاني
وسندي وأخي له جزيل الشكر والامتنان.
إلى عائلتي الكبيرة أخواتي البنات وأبنائهم وبناتهم الذين شاركوا معي الأفراح والاحزان
وتحملوا معي مشقة هذا العمل بجلوه ومره، مساندتكم لي عمل كبير لن أنساه، إلى قلوبكم
الكبيرة وصبركم الطويل كل الحب، وإلى أبنائكم الذين أنا فخورة بهم: "نهاد، عبد الرحيم،
رزيقة، رانية، كوثر، نور إيمان، محمد، وصال، بلقاسم، بلال، زهرة، عبد القادر، ضياء
الدين، آدم، جهان، لقمان، أمال، محمد" أحبكم جميعا.
إلى إخوتي الغاليين على قلبي لهم شكري وامتناني "ناصر وعبد الحق".
إلى قدوتي في هذه الحياة جميلتي زهرتي فراشتي أستاذتي الفاضلة "زهرة".
إلى كل صديقاتي: "أمال، كريمة، رفيقة، نونة، بشرى" وإلى صديقة الأيام الغالية "حنان".
إلى صديقتي وشريكتي في هذا العمل "فاطمة"
وإلى كل من قال لي وفقك الله.
وإلى كل من نسي قلبي عن ذكره.

بن ليف

فاطمة

الإهداء

إلى والدي اللذان سهرا على تربيتي وتعبا لراحتي أطال الله عمرهما وبارك لهما في صحتهما.
إلى رفيق دربي زوجي بن عابد عبد القادر الذي وفر لي كل الظروف التي ساعدتني للوصول
إلى هدفي لك خالص شكري على صبرك الواسع علي ودعمك لي وأسأل الله أن يجزيك خيرا
ويحفظك.

إلى روح جدي التي تمنيت أن تشاركني لحظة التخرج لكن شاءت الأقدار أن تفارقنا أسأل
الله أن يرحمها.

إلى إخوتي وأخواتي سامية، نادية، رايح، خالد، نصيرة الذين وقفوا بجاني وساندوني طيلة
مشواري الدراسي وإلى كل عائلتي الكريمة.

بن عمارة

فاطمة

قائمة المختصرات:

بالعربية:

اختصارها	الكلمة
ص	الصفحة
ع	العدد
ط	الطبعة
د. ط	دون ط
م	مجلد
ج	الجزء
د. م	دون مجلد
تر	ترجمة
ط. خ	طبعة خاصة

بالفرنسية

Page	P
------	---

مِقَاتُ مِتْرٍ



يعد الاستعمار الفرنسي للجزائر ظاهرة متميزة وجديدة على المجتمع الجزائري، وتجربة خاصة في فرض الهيمنة، والتي قل نظيرها في تاريخ البشرية، وخاصة الفترة المعاصرة، فهو من أقبح الوجوه الاستعمارية، فبغض النظر عن كونه يقوم على الآلة العسكرية التي لطح بها سجل فرنسا ويستند إلى سياسة استيطانية بهدف التغيير في الأوضاع القائمة، فإن هذا الاستعمار حقق تميزا ونموذجية من خلال منهجيته وطرقه وأساليبه وإجراءاته المتفردة لتجسيد مشروع استعماري استيطاني، وأول ما اشتد الاستعمار الفرنسي في الجزائر هو الأرض التي شكلت محور الصراعات بين الشعوب منذ القدم بهدف الحصول على الثروات والمواد الضرورية في إطار سياسة اقتصادية، ومثل استحواذ الإدارة الفرنسية إلى تكريسه كل هذا من أجل إلحاق الجزائر بفرنسا ولتحقيق ذلك فتحت أبواب الهجرة أمام المستوطنين الأوروبيين، ومن هنا كان اختيارنا للموضوع والذي جاء تحت عنوان: "تأثير المستوطنين الأوروبيين على الإدارة الفرنسية في الجزائر (1870-1940م) اقتصاديا.

أهمية الموضوع: تكمن أهمية دراسة تأثير المستوطنين الأوروبيين على الإدارة الفرنسية في الجزائر في فهم مختلف جوانب سياسة فرنسا، بتسليط الضوء على أحد جوانب هذه السياسة التي أدت إلى تفكيك البنية الاقتصادية والمساس بمقومات الجزائر، من خلال الوقوف على أهم القوانين والتشريعات التي تخدم في معظمها الاستيطان وتطبيقها على أرض الواقع، والأمر الثاني وهو التركيز على الآثار التي توالى على البنية الاقتصادية.

أهداف البحث: نهدف من خلال دراستنا لهذا الموضوع لمعرفة سياسة الإدارة الفرنسية بالجزائر والآثار المترتبة عليها في مختلف المستويات.

دوافع اختيار الموضوع: وقع اختيارنا لهذا الموضوع لعدة دوافع منها الذاتية وأخرى موضوعية أهمها:

الذاتية: تتمثل في رغبتنا الشخصية في دراسة المواضيع ذات الأبعاد الإدارية والاقتصادية التي أحدثتها الإدارة الفرنسية لخدمة المستوطنين في الجزائر.



الموضوعية: تتمثل في قلة الدراسات الأكاديمية التي تتناول مثل هذه المواضيع، وإن وجدت فهي عبارة عن دراسات جزئية، تتناول فترة قصيرة أو منطقة جغرافية معينة، لذا يمكن القول أن الجوانب السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية والثقافية المتعلقة بالفترة الاستعمارية ما تزال بحاجة إلى المزيد من الدراسة والبحث، وعليه يأتي بحثنا هذا مساهمة في تسليط الضوء على بعض الجوانب التي مازالت مجهولة.

إشكالية البحث: وتتمثل إشكالية البحث في التركيز على سياسة الإدارة الفرنسية في الجزائر، وما مدى ارتباطها بالمستوطنين الأوروبيين في الفترة الممتدة بين 1870 - 1940؟ ولإحاطة بهذه الإشكالية بمختلف جوانبها قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1- ماهية الاستيطان الأوروبي في الجزائر؟ وكيف كانت بنيته خلال الفترة المدروسة؟

2- ما هي أهم المراحل والمحطات التاريخية التي عرفتتها السياسة الاستيطانية في الجزائر؟

3- ما أهم القوانين التي أنشأتها الإدارة الفرنسية؟ وهل أثرت هذه القوانين على الجزائر؟

4- كيف كانت طبيعة الآثار التي خلفها المستوطنين وما هو موقف الإدارة منها؟

المنهج المتبع في البحث: المنهج التاريخي الوصفي: وقد استخدمنا المنهج التاريخي الذي يعتبر ضروريا في كل دراسة تاريخية، وكون المنهج الوصفي مرتبط دائما بالمنهج التاريخي قمنا باستخدامه في وصف الوقائع والأحداث التاريخية ومظاهر سياسة الاستيطان.

المنهج الإحصائي: استعملناه لعرض جملة من الإحصائيات والأرقام المتعلقة بتطور ظاهرة الاستيطان في الجزائر.

خطة البحث: ولإحاطة بالموضوع من مختلف جوانبه فقد عالجنه وفق خطة تتألف من مقدمة وأربعة فصول ففي الفصل التمهيدي تناولنا الوضع الاقتصادي والإداري للجزائر قبل 1870م حيث تكلمنا فيه عن المكاتب العربية والعملات والبلديات بالنسبة للوضع الإداري ومصادرة الأراضي والقروض، وأيضا الجانب الفلاحي والنظام المالي بالنسبة للوضع الاقتصادي، أما الفصل الأول أخذنا فيه

الاستيطان الأوروبي في الجزائر، حيث تطرقنا إلى تعريف الاستيطان وأسبابه وأشكاله وأهدافه، وكيف كان تطور الهجرة الأوروبية نحو الجزائر، وخصصنا في الفصل الثاني لدراسة قوانين الإدارة الفرنسية في إنشاء المستوطنات منها قانون كريميو وقانون واري وغيرها من القوانين، أما بالنسبة للفصل الثالث والأخير تناولنا فيه النشاط الاقتصادي والتجاري للمستوطنين وموقف الإدارة منها، حيث ركزنا فيه على النشاط الزراعي والصناعي والنشاط التجاري، وحاولنا أن نلم بموقف الإدارة من نشاط المستوطنين. وفي الأخير أنهينا بحثنا بخاتمة تتضمنها جملة من النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة.

أهم المصادر والمراجع المعتمدة: اعتمدنا على جملة من المصادر والمراجع لإنجاز هذا البحث أهمها:

- عباس فرحات، ليل الاستعمار، الذي افادنا في الاستيطان الحر لكنه لم يتطرق الى ذكر اهم محطات الموضوع.

- أما المراجع:

- أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي، والذي افادنا في الاهداف الثقافية للاستيطان.
- وعمار بوحوش، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900م، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ساهم في اثراء البحث بشكل كبير لانه يتضمن معظم عناوين البحث بالإضافة إلى كتب أخرى والعديد من المراجع والرسائل الجامعية التي ساهمت في إثراء هذا الموضوع.

صعوبات البحث: من بين الصعوبات التي واجهتنا هي:

- كثرة المادة العلمية مما صعب علينا الإلمام بها من خلال البحث.
- صعوبة ترجمة المصادر الأجنبية باعتبار دراستنا لهذا الموضوع تعتمد عليها كثيرا.

- أيضا من خلال بحثنا عن المراجع والمصادر المتعلقة بالموضوع بدى لنا الموضوع واسع، وبالتالي صعوبة التحكم فيه واستوعابه خاصة مع امتداد حدوده الزمانية 1870 - 1940م.

الفصل الثماني:



الوضع الاقتصادي والإداري للجزائر قبل 1870.

أولاً: التنظيم الإداري.

1. المكاتب العربية.
2. العملات والبلديات.

ثانياً: التنظيم الاقتصادي.

1. مصادرة الأراضي.
2. الجانب الفلاحي.
3. النظام المالي.
4. القروض.

تمهيد:

منذ أن احتلت فرنسا الجزائر 1830م وهي تعمل على ترسيخ وجودها من خلال السيطرة الواسعة عسكريا ومدنيا ما سعت إلى إقامة نظام سياسي وإداري مكنها من السيطرة على التراب الجزائري من خلال تقسيم الجزائر إلى مقاطعات أو عمالات، وهذا ما سنراه في هذا الفصل.

أولا: التنظيم الإداري.

1. المكاتب العربية:

لتنظيم شؤون الإدارة كان الحاكم العام يستعين بمجلس يضم ست شخصيات عسكرية ومدنية، وكان يشرف على المساعدين المدنيين ومنهم المسؤول الإداري وقد ظلت المكاتب العربية منذ عام 1833 النظام الإداري الرئيسي الى ان دعمت سنة 1945 بنظام المقاطعات الإدارية.¹

وتعرف المكاتب العربية على أنها حلقة الوصل بين الجنس الأوربي الذي استوطنه القطر الجزائري منذ 1830، والسكان المحليين الذي يقطنون البلاد من قبل.²

وحسب تعريف دوماس للمكتب العربي فهو يرى ان المكتب العربي بأنه مؤسسة التي تمثل موضوعها في ضمان التهدئة، وذلك بإدارة عادلة ومنتظمة.³

أنشأت هاته المكاتب العربية سنة 1833 من أجل إدارة حكم المناطق العربية وجمع المعلومات وتسيير مختلف الشؤون الإدارية ونظرا لأهمية هاته المكاتب، فقد عمل بيجو Bugeaud على ترسيمها

¹ - عبد الله مقلاتي: في جذور الثورة الجزائرية، موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر، 2017، ص131.

² - عبد القادر سلاماني، دور المكاتب العربية في تطوير، مجلة البدر، ع2011، 03، ص70.

³ - عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر، 1830-1900، موفم للنشر، طبعة المزيّدة، الجزائر، 2010، ص177.

وجعلها في خدمة الجيش فأنشأت إدارات فرعية لها على مستوى المقاطعات، وفي كل مقاطعة أنشأت وحدات للمكاتب العربية من الدرجة الأولى ووحدات ثانوية من الدرجة الثانية.¹

ومن المهام الإدارية والسياسية لهذه المكاتب العربية التنظيم السياسي لقيادات الاهالي كذلك إعداد الوثائق التاريخية حول قبائل المقاطعة وإعداد المعلومات الجغرافية والطبوغرافية وتطبيق قانون سيناتوس كونسيلت²، المتعلق بتشكيل الملكية داخل القبائل ومن المهام العسكرية نذكر أن كان ضباط المكاتب العربية لا يتوفرون إلا على عدد قليل من الصبايحة وهذا في بداية 1844م عندما كلفوا بالوظائف الإدارية والسياسية وعندما قطع الاحتلال كبيرا في الجزائر.³

ونظرا لزيادة أهميتها ونفوذها وتدعيمها للجيش ضاق بها المستوطنون ذرعا فشنوا حملة ضدها شعواء، وفي عام 1870م تحولت مناطقها إلى مناطق مدنية في حين ظلت مناطق الجنوب الصحراوية خاضعة للنظام العسكري ولنفوذ المكاتب العربية.⁴

2. العمالات والبلديات:

في سنة 1830 إلى غاية 1845 صدر مرسوم ملكي يقضي بإنشاء حكم مدني في المناطق التي توجد بها الجاليات الأوروبية، كما تقرر في هذه السنة إنشاء ثلاث مقاطعات بالجزائر هي الجزائر، وهران، قسنطينة، وفي هذه المقاطعات توجد الأراضي التي تخضع للحكم المدني وأخرى خاضعة

¹ - عبد الله مقلاتي، في جذور الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص132.

² - صدر في 22 أبريل 1965 شكل نقطة تحول بارزة في تاريخ التشريع العقاري الاستعماري الفرنسي في الجزائر وهذا نظر للتأثير التي تربت عنه والتي مست مختلف الجوانب الاقتصادية الاجتماعية للمجتمع الجزائري. انظر: مقال قانون سيناتوس كونيسلت 1963م حول الملكية العقارية بالجزائر لصالح حيمر، ص01.

³ - عز الدين بومزو، الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري إرنست مرسبييه نموذجاً، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، مصطفى حداد، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 2008، ص26-27.

⁴ - عبد الله مقلاتي، جذور الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص132.

للحكم العسكري وأراضي محتلطة¹، ولم يعرف هذا التنظيم الجديد تجسيدا حقيقيا إلا بعد استقالة بيجو سنة 1947، وقد جوبه هذا التنظيم بتحفظات العسكريين، وفي سنة 1848 استفاد المستوطنون من الثورة الفرنسية التي أقرت التجسيد الفعلي للنظام المدني.²

وابتداء من يوم 09 ديسمبر 1848 قررت الحكومة الفرنسية تطبيق نفس النظام السياسي والإداري الموجودين في فرنسا نفسها وذلك استجابة لرغبات المعمرين الأوربيين بالجزائر، ومنذ ذلك الحين تقرر إلغاء نظام المقاطعات الإدارية واستبدالها بنظام العمالات، وإنشاء نظام عامل العمالة يخضع لسلطة وزير الحربية وليس إلى وزير الداخلية، كما أن علاقاته مع الحاكم العام غير واضحة، ولذلك بقي الخلاف واضحا بين الحاكم العام هو رجل عسكري وبين عامل العمالة الذي هو رجل مدني.³

وفي كل عمالة كان يوجد مجلس تنفيذي إداري مسؤول على أملاك الحكومة والشؤون الإدارية يتكون من رئيس المقاطعة وثلاث أعضاء، وكذا مجلس عام منتخب يعتبر بمثابة برلمان مصغر خاص بالمستوطنين في العمالة ولا يمثل فيه الأهالي إلا نسبة ضئيلة معينة.⁴

وفيما يخص البلديات الخاضعة لنظام المدني فقد مر بتنظيم الإدارة المحلية بعدة مراحل إلى أن استقر الرأي على أسلوب موحد للعمل، ففي سنة 1830 إلى 1833 قامت فرنسا بإنشاء لجان البلدية لإدارة مدينة الجزائر والمدن الكبرى التي استولت عليها القوات العسكرية.⁵

لكن في عام 1833 تغيرت بعد الاقتراحات التي قدمتها اللجنة التحقيق البرلمانية والخاصة بإقامة نظام جديد للبلديات بالجزائر وعلى هذا فقررت الحكومة الفرنسية في بداية شهر سبتمبر من عام

¹ - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1997، ص132.

² - عبد الله مقلاتي، في جذور الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص133.

³ - عمار بوحوش، التاريخ السياسي....، مرجع سابق، ص132_133.

⁴ - عبد الله مقلاتي، جذور الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص133.

⁵ - عمار بوحوش، التاريخ السياسي...، مرجع سابق، ص134.

1834 أن تنشئ بلديات في مختلف الولايات الجزائرية، وهران، عنابة، بجاية، مستغانم، وكلها خاضعة للمسؤول الإداري (Intendant civil) وعادة كان يتكون المجلس البلدي من رئيس بلدية¹، ومن مساعدين فرنسيين ومسلمين ويهود ومستشارين بلديين من القوميات الثلاث (10 فرنسيين، 6 مسلمين و3 يهود) فكل هؤلاء الأعضاء يعينون من طرف الحاكم العام، كما تتمثل صلاحيات هذا المجلس في الحالة المدنية والشرطة البلدية وتحضير ميزانية البلدية، أما من الناحية النظرية فان هذا المجلس يماثل نظيره في فرنسا باستثناء التعيين في الجزائر والانتخاب في فرنسا.²

لكن الجيش الفرنسي أحبط هذه الخطة حيث قام بتزوير الانتخابات التي جرت يوم 29 أكتوبر 1848، غير أن البلديات قد أصابها الإفلاس نتيجة لعدم وجود مداخيل مالية كافية لتسيير هذه الإدارات المحلية، وقد ارتفع عدد البلديات من 47 في عام 1856 إلى 71 بلدية في عام 1863.³

ثانيا: التنظيم الاقتصادي.

1. مصادرة الأراضي:

تعد سياسة مصادرة الأراضي والغرامات العقابية ومختلف الالتزامات الضريبية التي فرضتها سلطات الاحتلال الفرنسي على الأهالي المسلمين من أبرز الإجراءات ذات الأهداف السياسية والمادية وطأة على تطور ظروف الحياة المجتمع الجزائري خلال الحقبة الاستعمارية.⁴

تضمن نظام ملكية الأرض واستغلالها قبل الاحتلال أربعة أنواع من الأراضي، أراضي الحكومة (البايلك) وأراضي الأوقاف الإسلامية التي وسعت مئات الآلاف من الهكتارات المنتجة وغيرها،

¹ - عمار بوحوش، التاريخ السياسي...، مرجع سابق، ص134.

² - محمد العربي السعودي، المؤسسات المحلية في الجزائر، الولاية، البلدية 1516_1962، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2011، ص172.

³ - عمار بوحوش، التاريخ السياسي...، مرجع سابق، ص133.

⁴ - رمضان بورغدة، مصادرة الأراضي والضرائب والغرامات وأثرها على المجتمع الجزائري، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، ع02، 2008، ص354.

سيطر الأتراك على الكثير منها واستغلوها لصالحهم بلا وجه حق وأراضي القبائل (العرش) أو الأراضي المشاعة.¹

أ- مصادرة ممتلكات الجبوس والبايلك:

هكذا استحوذت الإدارة الفرنسية بعد شهرين من اتفاقية 4 جويلية 1830 عن طريق مرسوم مؤرخ في 8 سبتمبر على بعض الممتلكات الخاصة منها ممتلكات الجبوس وذلك بقرار كلوزيل²، الذي أمر بحجز أملاك العثمانيين المتضمنة أملاك الأتراك وأملاك البايلك والأوقاف الإسلامية (الجبوس منتهكا البند الخامس من معاهدة تسليم الجزائر الذي نص على عدم التعرض للأوقاف لكنه تراجع عن حجز الأوقاف تحت ضغط من احتجاجات الجزائريين مؤقتا فكونت فرنسا من أملاك العثمانيين مصلحة أملاك الدولة.³

قرار 07 ديسمبر 1830 أصدره كلوزيل دائما ضم به هذه المرة كل الأملاك الدينية التي تشمل إضافة إلى أوقاف مكة والمدينة، المساجد الزوايا أيضا.⁴

ب- مصادر ملكية القبائل:

وفي سنة 1839 تم حجز أراضي القبائل التي حاربت مع الأمير عبد القادر وأراضي الجزائريين الذين غادروا ممتلكاتهم ليلتحقوا بالمقاومة.⁵

¹ - بشير الملاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)، ج1، دط، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص157.

² - ضابط فرنسي، شارك في احتلال الجزائر الذي صار فيها حاكما عاما لها فيما بعد. انظر فتيحة بن حميد، الحملة العسكرية الفرنسية بقيادة كلوزيل على معسكر 1835، مجلة الدراسات التاريخية.

³ - بشير الملاح، تاريخ الجزائر...، مرجع السابق، ص158.

⁴ - عزيز خيثر، السياسة العقارية الفرنسية بالجزائر، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية، م02، ع04، 2016، ص182.

⁵ - محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954، منشورات ANP، دط، الجزائر، 2008، ص152.

وصدور مرسوم 31 أكتوبر 1945 الذي تم بموجبه النص على مصادرة أملاك الجزائريين العقارية والمنقولة الذين يقومون بأي نشاط عدائي ضد فرنسا، ولقد هدف هذا المرسوم إلى ما يلي: قمع انتفاضات الجزائريين ضد التواجد الفرنسي الاستعماري والحصول على الأراضي واستحواذها من طرف أقلية من المعمرين الكبار الذين كانت الفلاحة بالنسبة لهم مشروعاً قد بدأ مع بداية الاحتلال¹، كذلك قانون 16 جوان 1951 والمتعلق بملكية أراضي العرش والغابات، فالنسبة الأولى قامت بتحديد أراضي العرش التي تكفي القبيلة ومنحها حق الملكية عليها مقابل تنازلها عن ما تبقى من هذه الأراضي لصالح أملاك الدولة أما بالنسبة للغابات فقد تسلح هذا القانون بـ 225 مادة تمنع كلها الفلاحين من الخدمات التي كانت تقدمها الغابة لهم بعدما اعتبرت السلطات الفرنسية ملكاً لها، مما حرم الجزائريين الذين يسكنون بجوار هذه الغابات من أحد مصادر عيشهم.²

2. الجانب الفلاحي:

اتخذت حكومة الاحتلال الفرنسي قبل عام 1870م إجراءات لتوجيه التلاميذ الجزائريين صوب المدارس الفلاحية والبيطرية، وذلك بناء على فكرة اسماعيل عربان³، وبعض الضباط الفرنسيين من أمثال "لاباسيت وهانوتو"⁴، وتعد السياسة الفلاحية من مميزات السياسة الأوروبية العامة المتبعة في الجزائر وكان أساسها الأرض والاستيطان، ومن جانب آخر لا يمكن الحديث عن السياسة الفلاحية

¹ - مريم بورابة، النظام القانوني للأراضي الفلاحية في عهد الاحتلال الفرنسي للجزائر، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، ع04، 2018، ص357.

² - عزيز خيثر، السياسة العقارية...، مرجع سابق، ص182-183.

³ - اسماعيل عربان: هو توماس اسماعيل، ولد في 1812/12/31م بفيانة الفرنسية أبوه "عربان برو" تاجر من مرسيليا وأمه "أبولين عربان"، انتقل به أبوه إلى فرنسا عام 1820، انخرط في صفوف "السانسيمونين" وهو تلميذ بالثانوية، وفي سنة 1835م، دخل إلى الإسلام واختار لنفسه اسم اسماعيل، وكان له كثير من الأعمال، أهمها أرسل إلى الجزائر في مهمة كمترجم، وكان الكلون الأوروبيون يكرهونه، وتوفي في الجزائر عام 1884م. انظر كتاب الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962م)، لبن داهة عدة، ص263.

⁴ - عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962م)، المؤلفات للنشر، ط1، الجزائر، 1434-2013م، ج1، ص263.

دون دراسة موضوع الأرض، ومثلما في العهد العثماني، أن خمسة أنواع من الأراضي سادت الجزائر وهي أرض ملك، وأرض عرش وأرض مخزن وأرض صحراوية موات وأرض بايلك، والسؤال المطروح هو: كيف تعاملت سلطة الاحتلال مع هذا القطاع الفلاحي؟ منذ بداية الاحتلال اتضح أن ثقافتين مختلفتين ميزتا الحياة العامة في الجزائر، أدت إلى تطبيق نمطين فلاحيين، الأول التزم به الجزائريون والثاني جاء به الأوروبيون¹، وعليه فإن الجزائر كانت لها إمكانية اقتصادية ضخمة قبل الاحتلال الفرنسي، حيث كانت أراضيها خصبة وتعتبر سهول متيجة من أجمل الأراضي وأوسعها في العالم وذلك نظرا لخصوبتها ومناخها، هذا إلى جانب سهول عنابة ووهران، وإضافة إلى السهول الداخلية والهضاب العليا.²

منذ 1830م أبدى الجنرال كلوزيل رغبة في الاهتمام بالمحاصيل المدارية بالجزائر، ونصح بعض الفرنسيين بزراعة البن وقصب السكر اعتقادا بأن الظروف المناخية للجزائر مشابهة لجزر الانتيل الاستوائية.³

وكان على الجزائر التوجه نحو زراعة الحبوب وأشجار الزيتون التي كانت مزاياها معروفة إلا أن الأسطورة التي تجعل من إفريقيا خزان روما أخافت المزارعين الفرنسيين من منافسة المزروعات الجزائرية، وهذا ما منع ازدهار الفلاحة الأوربية في الجزائر في هذه الفترة، بالإضافة إلى رغبة الساسة الفرنسيين بالاحتفاظ بالجزائر ولصرف الإنتاج إليها وعدم الاهتمام بتطبيق نظام سياسي إداري محدد وعوائق القوانين الفرنسيين العقارية.⁴

¹ - سليم زاوية ومُجد زغداوي ، آثار السياسة الاستعمارية في المجتمع الجزائري (1830-1954م)، دط، مجلة منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007م، ص39.

² - عبد الحكيم رواحنة، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-1930م، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: لمياء بوقريوه، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013/2014م، ص31.

³ - جزر الأنتل الاستوائية: هي مجموعتين من الجزر في البحر الكاريبي. ينظر: زينب بولغيتي مبروكة طالي، التحولات الاقتصادية في الجزائر بين 1852-1870م، ص13.

⁴ - سليم زاوية ومُجد زغداوي ، آثار السياسة الاستعمارية...، مرجع سابق، ص40-41.

مع مجيء الجنرال بيجو بدأ الاعتناء بالمجال الفلاحي، وحتى التبادل التجاري حيث نصح هذا الأخير بأن المحاصيل الزراعية في المستعمرة الإفريقية يجب ألا تتيح نفس المحاصيل الزراعية الفرنسية، وهذا ما أدى إلى انتعاش النباتات الصناعية مع مثل التوت وتربية دودة القز.

وفي سنة 1846م أصرت الحكومة الفرنسية على زراعة القطن، أما التبغ فقد ارتفعت صادراته في الفترة ما بين 1843م إلى 1847م الذي كان في تطور مستمر، وكان التبغ الذي ينتجه الأهالي أجود من التبغ الذي ينتجه المستوطنون.¹

3. النظام المالي:

ميز الأمر الصادر في 17 يناير 1845م بين النفقات التي تتحملها الخزينة والنفقات التي تتحملها المستعمرة، وأما النفقات المختصة للقيادة وإدارة الاحتلال فكانت على عاتق الدولة، وأصبحت الضريبة المفروضة على الجزائريين ضمن جدول إيرادات الخزينة، أما الميزانية المحلية فقد مولت بواسطة رسوم على مداخل الأرض والبحر والرسوم البلدية، وعشر الحاصل الصافي في الضريبة التي رفعت إلى النصف عام 1852م.²

أخضع الجزائريون لنظام ضريبي قاس منذ بداية الاحتلال وبموجب المرسوم الصادر يوم 17 جانفي 1845م، تم ترسيم ترسانة من الضرائب أهمها:

- ضريبة الأجور على الأراضي المستأجرة (أراضي العزل) وتدفع نقدا بعد جمع الغلة.
- ضريبة الزكاة وتدفع على الحيوانات.

¹ - شارل رويبر أجبرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919م)، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007م، ج2، ص690.

² - شارل اندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصر (1827-1871)، تر: فاطمي وآخرون، دار الأمة، الجزائر، 2008م، ص339.

- وفي عام 1858م أحدث الإدارة الاستعمارية ضريبة أخرى هي ضريبة اللازمة التي صنفت تصنيفا جهويا، فهناك لازمة ناحية قسنطينة والقبائل والجنوب الخاصة بالنخيل.¹
- وكانت مبادرة لحاكم العام في المجال الجبائي تقتصر على الضرائب المفروضة على الجزائريين، والرسوم المدنية والشرطة وكان لا يمكن تأسيس أو تعديل أو إلغاء جميع الضرائب أو الرسوم أو المداخل إلا بأوامر ملكية.²

4. القروض:

تماشيا مع قوانين نقل الملكية العقارية وتوطين الأوروبيين إلى الجزائر سعت سلطة الاحتلال إلى تأسيس نظام مالي لتثبيت الاستعمار فأصدرت في 07 ديسمبر 1831م قانون يقضي بأن النقد الفرنسي هو العملة الرسمية في الجزائر، كما أقامت من الحكومة الفرنسية مؤسسة بنكية في الجزائر عام 1845م.³

شكلت قضية الحصول على القروض اهتمام فرنسي جزائري، فقد كان التجار لا يملكون أية وسيلة للتبادل غير سندات الخزينة، إلا أنها كانت معقدة الاستعمال، أما الصفقات الداخلية التي قدرت في سنة 1850م بثلاثين مليون فرنك فكانت تتم بواسطة النقود المعدنية فقط لأن الذهب لم يكن متداولاً، وفي غياب بنك للإصدارات المالية أصر التجار على طلب إنشاء فرع مصرفي لبنك فرنسا بالجزائر.⁴

ونظرا لأهمية البنك في تحريك العملية الاقتصادية بالجزائر، رفع رأس ماله إلى 10 مليون فرنك بمرسوم 13 مارس 1861م، ولذلك فإن الأعمال التجارية هي التي أحست بوجود البنك، وكانت القروض والمساعدات متركزة في القطاع الأوروبي.⁵

¹ - سليم زاوية ومُجد زغداوي، آثار السياسة الاستعمارية...، مرجع سابق، ص56.

² - شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصر.....، مرجع سابق، ص376.

³ - عبد الحكيم رواحنة، السياسة الاقتصادية والفرنسية.....، مرجع سابق، ص52.

⁴ - شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصر.....، مرجع سابق، ص637.

⁵ - عبد الحكيم رواحنة، السياسة الاقتصادية والفرنسية.....، مرجع سابق، ص53.

ويرجع سبب ضعف رؤوس الأموال في الجزائر، نتيجة الحالة السياسية غير المستقرة بسبب الثورات الشعبية.¹

وشرع بنك الجزائر الذي تم إعادة إحياءه بمقتضى قانون 14 أوت 1851م، في عملياته المالية في الأول من نوفمبر عام 1851م، تم إصدار العملة سنة 1852م والتي أصبحت تطبع في مطبعة خاصة، بينما كانت من قبل تطبع في باريس، وأخذت هذه العملة في الانتشار على حساب العملات الأجنبية²، وأصبح هذا البنك أكبر مؤسسة مالية في الجزائر في ذلك الوقت، وقام هذا البنك بفتح فروع له في وهران في 13 أوت 1853م، قسنطينة في 03 ديسمبر 1856م، وفي عنابة يوم 11 جويلية 1863م.³

أما القرض المالي للجزائر فقد صدر بمقتضى مرسوم 11 يناير 1860م، بينما تأسست الشركة الجزائري في 1865م.⁴

نستنتج مما سبق أن السياسة الاقتصادية للدولة الجزائرية قبل 1830م، أعاققت قيام اقتصاد متين.

¹ - الثورات الشعبية: عرفت الجزائر ثورات كثيرة منذ دخول الاحتلال إلى غاية 1881م، كانت عائقا أمام تطور الاستعمار ومن بينها ثورة الأمير عبد القادر، ثورة لالة فاطمة نسومر، وثورة بوعمامة، (لمزيد حول هذه المعلومات وهذه الثورات انظر: كتاب صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين، دار العلوم للنشر، عنابة، 2003، ص183.

² - العملات الأجنبية: أهم هذه العملات، المحبوب العثماني، الدور الإسباني، الريال، والسلطان التونسي، انظر: كتاب ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1830)، دار البصائر، ط3، الجزائر، 2012، ص202.

³ - عبد الحكيم رواحنة، مرجع سابق، ص53.

⁴ - عدة بن داهاة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962م)، مرجع سابق، ص272.

الفصل الخامس:



الاستيطان الأوروبي في الجزائر.

أولاً: تعريف الاستيطان.

ثانياً: أسباب الاستيطان.

ثالثاً: أهدافه.

رابعاً: أشكاله.

خامساً: تطور الهجرة الأوروبية نحو الجزائر.

تمهيد:

تعرضت الجزائر إلى أبغض أنواع الاستعمار الأوروبي والذي اشتمل من غزو فكري وديني ونهب اقتصادي والاستعمار الاستيطاني ويعتبر هذا الأخير أخطر أنواع الاستعمار الذي استعملته فرنسا في السياسة الاستعمارية، حيث عملت فرنسا على مشروع قام على شعار ليكن الاحتلال فرنسيا لكن الاستيطان يجب أن يكون أوروبيا وذلك بتشجيع الهجرة، وهذا ما سنراه في الفصل الأول.

أولا: تعريف الاستيطان.

يعتبر موضوع الاستيطان من المواضيع الهامة لذا علينا أن نتطرق إلى مفهوم الاستيطان في هذا الفصل وذلك من خلال ما كتبه مفكره فقد حاول منظروا الاستعمار وضع مفاهيم للاستيطان وعليه يمكن تعريف هذا الأخير على أنه:

الاستيطان لغة: اتخاذ المكان وطنا.

أما اصطلاحا: السعي للإقامة بالمكان الصالح للمعيشة مع نية عدم الانتقال.¹

كما يمكن تعريفه أيضا على أنه يقوم غرباء باستيطان أراضي ليست لهم وذلك بتأييد من دول أوروبا الاستعمارية.²

¹ - محمد بن موسى بن مصطفى الدالي، الوطن والاستيطان، مكتبة الرشد، ط1، الرياض، 2014، ص34-35.

² - حمودي إبرير، القوانين والتحفيزات الفرنسية والصهيونية ودورها في تطور الاستيطان في الجزائر وفلسطين 1850-1950م، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، مجلد 14، جامعة باتنة، ع03، 2021، ص346.

والاستيطان هو ظاهرة لم يسبق لها مثيل في تاريخ العالم إذ هو امتداد أوروبا إلى خارج أوروبا الحركة الاستعمارية الأوروبية لتبتلع بصفة شبه كلية كل من قارتي إفريقيا وآسيا ومناطق واسعة في قارات العالم الأخرى.¹

فالاستيطان شديد الصلة بالاستعمار إذ يعتبر أخطر أنواع الاستعمار وهو ظاهرة استعمارية ترجع جذورها إلى القرن 19 وتتلخص جذورها إلى وجود غرباء أوروبيين مزروعين وسط محيط من السكان الأصليين يشعرون بالنقاء والتفوق العرقيين ويمارسون إزاء السكان الأصليين شتى ضروب التمييز العنصري وينكرون وجودهم الأصلي.²

كما أنه يعد من أقدم أشكال الاستعمار إذ تتوفر في هذه المستعمرات نسب كبيرة من المستعمرين نسب الهجرة من البلد الأصلي وذلك من أجل استغلال ثروات هذه المستعمرات والإقامة فيها.³

الاستيطان حسب المدرسة الفرنسية هو امتلاك الأراضي والثروات كونها لا تشتغل بطريقة تحقق منفعة وتظهر المستوطن على أنه مستثمر يسعى إلى تحقيق تلك المنفعة، فقد جاء إكنا ليعمر تلك المناطق أو ليكون وسيطا بين الأهالي المزارعين والأسواق العالمية.⁴

تعريف المستوطنين:

تعددت التسميات لتعريف المستوطنين ولذلك نجد صعوبة في إيجاد تعريف محدد لهذه الفئة بل تتضارب وتختلف التسميات والكلمات المتداولة نجد فرنسيون أصليون، أوروبيون، فرنسيون مسلمين

¹ - حورية طعنه ، السياسة الاقتصادية الاستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة 1870-1954م، عبد المالك بوعريوة، مذكرة دكتوراه الطور الثالث، جامعة دراية، الجزائر، 2020، ص24.

² - فاطمة درعي، المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية 1954-1962م، مجلة العصور الجديدة، مجلد 09، جامعة معسكر، الجزائر، ع02، 2019، ص263.

³ - يحيى محمد نبهان، معجم مصطلحات التاريخ، دار يافا العلمية، ط1، عمان، 2008، ص23.

⁴ - وليد صفراوي، خلفيات الظاهرة الاستيطانية الفرنسية بالجزائر، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مجلد 18، جامعة تلمسان، الجزائر، ع01، 2022، ص826.

أو الأقدام السوداء، وأما أقدم تسمية للمستوطنين هي فرنسيو الجزائر التي تعتبر التسمية الأكثر استعمالاً، وهي تحدد الموطن الأصلي الذي يعيش فيها هؤلاء السكان¹، ويرجع أصل هذه العبارة إلى البلد المنشأ بهدف التفريق بين فرنسيي الجزائر وبين الفرنسيين الذين يعيشون في دولة أخرى وبذلك فإن هذه التسمية تحدد المنشأ الأصلي لهؤلاء السكان.²

وتتلخص سياسة المستوطنين الأوروبيين فيما يلي:

حصول المستوطنين الأوروبيين على حقوقهم السياسية، أي إقامة مؤسسات مدنية تخدم مصالح هذه الفئة الأوروبية.

بالإضافة إلى التمثيل التام في البرلمان الفرنسي، كذلك ربط الإدارة في الجزائر بالوزارات المركزية في فرنسا وجعل أراضي الجزائريين ملكية فردية وجاهزة للبيع وبذلك تمكن المستوطنون الأوروبيين من التوسع في كل مكان في أرض الجزائر.³

كان المستوطنون يستمرون في ممارسة الإرهاب والإبادة والعنصرية تجاه السكان الأصليين وفشل السكان الأصليين في استرجاع أرضهم وحققهم دائماً.⁴

كذلك قد طبقت على المستوطنين عبارة الأقدام السوداء les pieds noirs وقد انتشرت هذه التسمية بشكل واسع، وعلمنا أن المستوطنين اندهشوا عندما علموا أنهم أقدام سود، ومع ذلك فهناك توضيح فيما يتعلق بالتكافؤ بين مصطلح فرنسيو الجزائر ومصطلح الأقدام السوداء والذي لطالما أخلط بينهما عند الاستعمار، إنه يخص طابعهما الموسع ويمكن أن يكون الغرض الأساسي لهذا الشبه

¹ - توفيق صالح، المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية (1838-1962م)، فاطمة زهراء قشي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009، ص 55-56.

² - فاطمة درعي، المستوطنون الأوروبيون....، مرجع سابق، ص 264.

³ - عمار بوحوش، التاريخ الساسي...، مرجع سابق، ص 161-162.

⁴ - حسين غازي، الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الإمبريالية، منشورات اتحاد الكتاب، د.ط، دمشق، 2003، ص 06.

ترادف والاشترك في المعنى، إن كلمة الأقدام السوداء تعني كل المستوطنين الأوروبيين وهي لا تعني الفرنسيين المسلمين وحسب المؤرخة جوال هور jolle hureau فإن الأقدام السوداء في مضمونها الواسع تضم كل فرنسي الجزائر غير مسلمين، في الأخير يمكن القول أن التسميات والاختلافات تضاربت حول تحديد المعنى الحقيقي لمستوطن أوروبي.¹

ثانيا: أسباب الإستيطان الفرنسي في الجزائر.

سنحاول في هذا المطلب الحديث هو أهم الأسباب والدوافع التي تفسر بداية ونشأة الإستعمار الإستيطاني الفرنسي في الجزائر باعتبارها أن هذه الأسباب أنتجت نمط معين من الإستعمار الإستيطاني في الجزائر، فيما يلي هاته الأسباب:

إن الإستعمار الإستيطاني يصدر أساسا عن المصالح الإقتصادية والإعتبارات الإستراتيجية ظل الحصول على الأرض تحت أشكال الإكراه أو الإغراء المادي يشكل أحد أهم جوانب تاريخ هذا النوع من الإستعمار²، ويؤدي هذا النوع من الإستعمار لها إلى طرد السكان الأصليين أو استئثار هذه الأقلية المستعمرة بالحكم والإميازات.³

إن الإستعمار الإستيطاني يعتمد على التخطيط الإستراتيجي والتدرج السياسي المرحلي في تحقيق مكاسب مهمة تتمثل في إقامة كيان اجتماعي غريب بالجزائر وبناء نظام سياسي جديد ومتميز، ثم ربط الشعب الجزائري حضاريا وثقافيا بالشعب المستعمر لتعزيز هاته المكاسب والحفاظ عليها.⁴

¹ - حسينة حماميد، الاستيطان الحضاري في ظل العولمة (الاستعمار الفرنسي في الجزائر نموذجا 1830 - 1962م)، د.م، جامعة باتنة، ع15، 2006، ص288 - 289.

² - حمودي إبيرير، الحركة الاستيطانية في الجزائر وفلسطين بين 1917 - 1962م، مقارنة تاريخية للظاهرة وأثرها على هوية الشعبين، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة بسكرة، الجزائر، ع15، 2015، ص377.

³ - شوقي أبو خليل، تحرير الاستعمار، جمعية الدعوة الإعلامية العالمية، ط1، 1991، ص47.

⁴ - وليد صفراوي، خلفيات الظاهرة الاستيطانية...، مرجع سابق، ص829 - 830.

عرفت مسألة الاستيطان والاستعمار في عهد حكم بوجو نموا كبيرا تم جلب العديد من المهاجرين بواسطة الإشهار الذي كانت تقوم به فرنسا في بلادها وهذا ما بين أن الدافع لمسألة الاستيطان هو تسبب الهجرة والبحث عن الأطماع للتحكم فيها.¹

أرسى الاستيطان الأوروبي آليات عديدة لنهب خيرات الجزائريين وتكوين الثورة عبر فترات زمنية ومراحل مدروسة ومنتهجة، وإن ما استخدمه المستوطنون الأوروبيون في الجزائر لتحقيق الغاية هي اللجوء إلى الزراعة التغذية والتجارية والثروات المنجمية الموجهة للتصدير بهدف ربح المال الوفير، وتحويل المواد الأولية في الشركات الأم، يضاف إليها استغلال اليد العاملة الجزائرية دون اعتبار للحقوق المهنية والاجتماعية.²

محاولة إيجاد أسواق خارجية لتصدير الإنتاج الصناعي الفرنسي ولن تنجح هذه السياسة إلا بتشجيع الاستيطان.³

ثالثا: أهداف الإستيطان.

إن سياسة الاستيطان في الجزائر كانت تهدف إلى خلق ظروف سياسية وثقافية وديمقراطية، اجتماعية، اقتصادية، من أجل القضاء على الشعب الجزائري أو تهميشه واستبداله بسكان قدموا من فرنسا ومختلف البلدان الأوروبية بمعنى الجزائر أوروبية فرنسية⁴، لقد جاء المستوطنين من أوروبا يشكلون قوة اقتصادية وبشرية في سياسة الاستيطان التي هي هجف استراتيجي في سياسة فرنسا فقامت فرنسا بتوفير كل رغبات المستوطنين بهدف نجاح سياستها في هذا الميدان، وزيادة عدد الهكتارات المسيطرة

¹ - محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، مرجع سابق، ص 159.

² - محمد بن تراز، الاستيطان الأوروبي في الجزائر (1914-1954م) الرأسمال الاستيطاني والعمالة الجزائرية نموذجاً، مجلة العصور الجديدة، جامعة الشلف، الجزائر، ع2، 2019، ص 175.

³ - محمد بوشنافي، آثار السياسة الاستيطانية الفرنسية على المجتمع الجزائري، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، ص 107.

⁴ - أحمد مساس، الحقائق الاستعمارية والمقاومة، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 195.

عليها، وعلى الرغم من سيطرته على أغلب الأراضي واستغلاله للموارد والطاقات البشرية والمادية، إلا أن سياسته كانت أبعد من ذلك فقد كانت تهدف إلى سلب ونهب الهوية الوطنية¹، وعليه يمكن لنا حصر أهداف السياسة الفرنسية فيما يخص مسألة الاستيطان فيما يلي:

أ. الأهداف الاقتصادية:

إن المستوطنين الأوروبيين هم الذين يشرفون بالكفاءة الفنية على تحضير المواد الأولية لتصديرها إلى فرنسا وأوروبا من جهة ومن جهة أخرى يلعبون دور الوسيط بين منتجات الصناعة الفرنسية الحديثة والصناعة التقليدية واليدوية الجزائرية.

أن يحكم ارتباط المستوطنين بالسوق الأوروبية باستطاعتهم وحدهم فهم وتغيير بنية وأهداف الزراعة الجزائرية من أجل هدم الحقوق الفرنسية.

بإمكان المستوطنين الأوروبيين تحقيق التقسيم العمل اليدوي الاستعماري.

جعل المستعمر الأوروبي والفرنسي مصدر الموارد الأولية مع حرمان الشعب الجزائري من تطوير قدراته.

جعل الأرض القاعدة المادية والشرعية لهم.²

ب. الأهداف الاجتماعية:

تدمير الصمود المعنوي للشعب الجزائري.

لتجعل من إلحاق الجزائر إدماجا شرعيا بنزع الأراضي وإخضاعهم لقوانين تجعل منهم أغلبية يغمرها الأوروبيون.

¹ - عبد الملك التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، دراسة تاريخية، عالم المعرفة، الكويت، 1978، ص40.

² - احيدة عميراي، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى للنشر، عين مليلة، ص233.

استخدام الاستيطان كأداة للتخلص من العمال الثائرين والعاطلين والمشاغبين والمجرمين والخارجين عن القانون في فرنسا.¹

تأمين النهب الاستعماري والتوسع فيه بتحميل المستوطنين قسما من أعباء الدفاع.

تنظيم الهجرة الأوروبية من أجل اختلاط ودمج بين الأجناس البشرية.

اجتثاث السكان الأصليين من أراضيهم والاستيلاء عليها.²

ج. الأهداف الثقافية:

عملت سلطات الاحتلال الفرنسي أي إدارة السلطات الاستيطانية على ضرب الجانب الثقافي وذلك بالقضاء على معالم الثقافة العربية بالجزائر وقامت بدورها التعسفي على التمدين ونشر رسالتها الحضارية في التفكير والسلوك وانهجت فرنسا سياسة الاستيطان من خلال إعطاء هذا الجانب حيزا خاصا من أجل:

1. إيجاد مجتمع مستوطن من الأوروبيين في منطقة يكون له تأثير ثقافي.³
2. محاربة اللغة العربية وذلك بالقضاء على معاهدة الثقافة التقليدية ورفع نسبة الأمية.
3. غلق المدارس ونفي العلماء وحرمانهم من المساجد والزوايا.⁴
4. محاولة المستوطنين الأوروبيين التحقيق عن الشباب المهتمش الأكثر عرضة للعذاب والفقير والمشاكل لكشف عن سرهم والعرض عليهم المسيحية كدين مخلص من هذه المشاكل.⁵
5. استيلاء فرنسا على الأرض الجزائرية وخيراتها واستنزاف أهلها وتنصيرهم وتهجيرهم أو إبادةهم.¹

¹ - عباس فرحات، ليل الاستعمار، تر: بوبكر رحال، عبد العزيز بوباكير، دار القصة، الجزائر، 2005، ص 43.

² - احمدية عميراي، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر....، مرجع سابق، ص 233.

³ - عبد الملك خلف التميمي، الاستيطان في الوطن العربي، المرجع السابق، ص 25.

⁴ - أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 5، دار الغرب الإسلامي للنشر والتوزيع، 1996، ص 208.

⁵ - خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871م، جامعة حلب، الجزائر، 1992، ص 17-18.

رابعاً: أشكال الإستيطان.

اتخذ الاستيطان الفرنسي في الجزائر شكلين كالتالي:

1. الإستيطان الرسمي (العسكري):

لقد رأت فرنسا بأن الاستيطان مهمة عسكرية وبناءاً على ذلك أخذت تشجع العسكريين على التعمير في الجزائر وذلك من أجل استمرار مخطتها ونجاحه في الجزائر وإنشاء المستوطنات ومن خلال ذلك يقول "بيجو" "Robert Bugeaud":² "بما أن الجيش هو كل شيء في إفريقيا فالسلطة الوحيدة الممكنة هي السلطة العسكرية، وتعتمد هذه السلطة على المعمرين وهم جنود ومزارعون في نفس الوقت... إلخ، كما نعتمد على الجيش الذي يكاد يعتدل في حالة الحرب والسلم"، كما اقتضت الهجرة عند بدايتها على النزولين³، لاستخدامهم في مشاريع زراعية لضمان أمنهم وسلامة مزارعهم، فاقترح اللجوء إلى المجندين باعتبار مهمة الجيش لا تقل أهمية عن مهمة الاقتصاد وذلك ببناء قرى استيطانية، وبذلك تمحورت أفكار بيجو في مخطتها الاستيطانية على ثلاثة أفكار أساسية:

- تشكيل لجنة من كبار القادة العسكريين الذين حاربوا في شمال إفريقيا وهم مكلفون بتحديد المناطق الاستراتيجية للإستيطان من حيث جودة الأراضي وتأمين هذه المناطق.

¹ - عبد العزيز الفيلاي، جرائم الجيش الفرنسي في مقاطعتي الجزائر وقسنطينة 1830-1850م، دار الهدى، عين مليانة، الجزائر، ص17.

² - جنرال بيجو: ولد في 1784م جاء إلى الجزائر 1836م، في مهمة مزدوجة محاربة الأمير وفرض السلم معه، وتولي الحكم في الجزائر في 1840/12/29م إلى 1847/06/29م ولقد أتبع سياسة العنف والقهر والإبادة خلال سنوات حكمه في إطار الحرب الشاملة التي تمارسها. للمزيد انظر: عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الفترة 1830-1962م، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2011، ص04.

³ - النزولين: هم سكان بلاد المتروبول ذات طبيعة جبلية في النمسا، يتميزون بتحمل الصعاب والأتعاب والمشاق، وقد استخدمتهم ألمانيا والنمسا في المشاريع العمرانية والزراعية. انظر: عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الفترة 1830-1962م في الجزائر، ج1، 2013، ط1، ص46.

• ثم يأتي دور لجنة مدينة مؤلفة من خبراء زارعين ومزارعين كبار تقدم إليهم مهمة تحديد أماكن تثبيت القرى الإستيطانية مع الأخذ بعين الاعتبار توفر مصادر المياه والصحة العامة.

• وفي هذه الخطوة أو المرحلة يأتي دور الطبوغرافيا لوضع حدودا لقرى الاستيطانية وذلك بعد المصادرة ساء بالقوة أو بحجة القيام بأعمال ذات المصلحة العامة.

وهكذا يظهر أن الجنرال "بيجو" كان يركز على فكرة الجندي المزارع تبعا لأسلوب الرومان بحيث ركز على العسكري الذي خاض المعارك وساهم في بناء المراكز الاستيطانية.¹

2. الإستيطان الحر (المدني):

أقيمت أول مستوطنة في مدينة الجزائر، ووزعت على القادمين إليها 563 قطعة أرضية مساحة الواحدة منها ثلث هكتار، كما وزعت قطعة أخرى بلغت مساحة الواحدة منها 04 هكتار في الأحواش، وانتقلت الإدارة الاستعمارية إلى إجراء آخر لتحريك وتيرة التوسع الاستيطاني، وذلك بتشجيع الاستيطان الحر من خلال بيع أراضي الدومين² التي تكونت منها أراضي البايلك والوقف والمصادرة.

وفي الحديث عن الاستيطان الحر الذي تمثل في آراء بيجو في هذا الموضوع معروف، فمن رأيه أن يستولي الجيش على كل ميادين النشاط الإنساني والسياسي.

¹ - مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصة، الجزائر، 2007، ص300.

² - الدومين: ممتلكات الدولة أي الأموال العقارية المنقولة التي تملكها الدولة والمؤسسات والهيئات العامة ملكية عامة أو خاصة التي تتكون من أراضي البايلك والوقف، والمصادرات. انظر: محمد يعلي الصغير أبو علاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2003، ص54.

وأكد بيجو في ندائه الموجه إلى سكان مدينة الجزائر أن الغزو بدون استيطان سيكون عقيما كما سبق أن صرح أمام مجلس النواب في 16 جانفي 1840م "أننا بحاجة إلى جهاد من المعمرين الفرنسيين والأوروبيين...".¹

وقد بدأ "الجنرال بيجو" في تنفيذ وتوسيع المشروع الاستيطاني، حيث دعا بقوة الفرنسيين والأوروبيين للهجرة باتجاه الجزائر أين سيجدون فرصا أوفر للعيش وتحقيق النجاح حيث منح للمستوطنين حق الإقامة في مختلف مناطق الجزائر.

اعتمد الاستعمار الفرنسي منذ المراحل الأولى على الاستيطان المدني لدعم الاستيطان العسكري، وإيجاد مجتمع دخيل على الشعب الجزائري ويكون حليفا للوجود العسكري، حيث أدركت فرنسا أن لا وجود لها في الجزائر بدون مستوطنين مدنيين وفرنسيين وأوروبيين يدعمون جيش الاحتلال.²

وقد بدأ هذا النوع من الاستيطان لكي يأخذ شكلا أكثر حدة وتصييدا في هجرة الفرنسيين إلى الجزائر في سبعينات من القرن 19 حيث أصبحت خطة الاستيطان مدروسة وجماعية برفقة تشريعات فرنسية لحماية المدنيين والمستوطنين ودعمهم.³

خامسا: تطور الهجرة الأوروبية نحو الجزائر.

بداية سنحاول إعطاء تعريف للهجرة لكي يتسنى لنا الدخول في الموضوع وفهمه فالهجرة هي تغير دائم في مكان الإقامة من بيئة إلى بيئة أخرى من أجل الاستقرار في البيئة الجديدة.⁴

كما أن الأسباب والدوافع التي أدت إلى هجرة الأوروبيين إلى الجزائر نذكر أهمها: أنه لم يكن لدى فرنسا خلال القرن التاسع عشر العنصر البشري الكافي الذي يمكنها من احتلال كل هذه المنطقة

¹ - عباس فرحات، ليل الاستعمار، المصدر السابق، ص23.

² - الغالي غربي، العدوان الفرنسي على الجزائر خلفيات وأبعاد، مطبعة دار الهدى، الجزائر، 2007، ص189.

³ - عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، المرجع السابق، ص45.

⁴ - أم الخير سحنون، الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري الأسباب والعوامل، جامعة بونعامة، ص311.

الشاسعة لوحدها بالإضافة إلى سبب آخر هو الأزمات الاقتصادية التي عاشتها بعض دول أوروبا آنذاك، والتي أدت إلى انتشار البطالة مثل ما حدث في إسبانيا، مما شجع سكان أوروبا للهجرة نحو الجزائر وأمريكا بحثا عن مستقبل أفضل خارج وطنهم¹، ولهذا أصبح تعمير الجزائر بالأوروبيين مذهباً رسمياً²، وقد وجدت فرنسا في تهجير المواطنين إلى الجزائر حلاً في التخلص من جميع مشكلاتها المعقدة حيث عرضت عليهم التوافد إلى الجزائر خاصة ذوي الأصول اللاتينية.³

والجدول التالي يمثل تطور ظاهرة الاستيطان في الجزائر⁴:

السنة	عدد المستوطنين	أصل فرنسي	أصل أوروبي
1870	250000	129610	12000
1881	344601	129601	215000
1891	429418	195418	234000
1901	683420	449420	234000
1911	921931	562939	359000

من خلال الجدول نرى أن مجموع المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين الآخرين في عام 1911 قد بلغ 921931 وهذا العدد كبير مقارنة بعدد سكان الجزائر الذي كان حوالي 4750000 ومن خلال هذا نوضح أن وجود المستوطنين لم يكن وجوداً اقتصادياً فقط بل كان له تأثير سياسي وثقافي لقد

¹ - كمال حسنة، هجرة المعمرين غير الفرنسيين إلى الجزائر خلال القرن التاسع عشر، مجلة العبر الدراسات التاريخية الأثرية في شمال إفريقيا، م04، جامعة تيارت، ع02، 2021، ص540-541.

² - عباس فرحات، ليل الاستعمار، المصدر السابق، ص56.

³ - عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض...، مرجع سابق، ص148.

⁴ - نور الدين بلعربي، مجلة العصور، ص130.

كانت العلاقة بين المستوطنين والسلطات الاستعمارية متينة فهم الركيزة الأساسية لتحقيق فكرة الإدماج بل هم كانوا متحمسين لها أكثر من غيرهم.¹

أ. إستقدام مهاجري الألزاس واللورين:

من تداعيات الثورة البروسية الفرنسية، مشكلة مهاجري الألزاس واللورين، حيث صدرت عدة قوانين ومراسيم تنظم عملية استقبال هؤلاء النازحين من شمال شرق فرنسا بسبب الحرب، إثر الهزيمة التي وقعت لفرنسا على يد ألمانيا سنة 1870م، وبعد سلسلة من المراسيم المتعلقة بانتقال السلطة من يد العسكريين المستوطنين، فكل هذه المراسيم وضعت السلطة في يد المعمرين الذين شجعوا الهجرة لدعم تواجدهم، فقد اقترح محافظ الجمهورية ألكسي لامبير يوم 05 مارس 1871م أن "الألزاسيين سيغيرون الأرض دون تغيير الوطن..." وقد وعدتهم الحكومة سنة 1870م بمائة ألف هكتار من الأراضي الجديدة²، فالدفعة الأولى كانت ما بين 1871 و1904م وقدر عددها بـ1200 مهاجر، والجدير بالملاحظة أن هاته العناصر الألزاسية واللورينية كانت بضواحي الجزائر ويبين الجدول التالي عدد الألزاسيين واللورينيين:³

السنة	عدد الألزاسيين واللورينيين
1871	12000
1874	877
1876	1876

¹ - مراد قبال، السياسة الاجتماعية الفرنسية في الجزائر، مجلة القرطاس، د.م، جامعة جيلالي بونعامة، الجزائر، ع09، 2018، ص136.

² - شارل روبيير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص85.

³ - أرزقي شويتام، سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1914م، مجلة التاريخ المتوسطي، مجلد 02، جامعة الجزائر، ع02، 2020، ص200-201.

وما دامت هذه العائلات فكانت تجهل الوضع بالجزائر ولا تعرف حالة الطقس العام فيها، فإن السلطات الفرنسية قدمت لها مختلف المعونات الاستعمارية على حساب السكان الأهالي.¹

ب. الجالية الإسبانية:

يأتي العنصر الإسباني في الدرجة الثانية بعد الفرنسيين إذا بحثنا في أسباب الهجرة الإسبانية إلى الجزائر فنجد ذلك يعود إلى الأوضاع التي كانت تعيشها إسبانيا خلال القرن التاسع عشر أهمها الحروب التي أطاحت بالجمهورية الأولى سنة 1873م إلى جانب ذلك كانت إسبانيا تعرف نموا ديمغرافيا سريعا حيث بلغ عدد سكانها 15 مليون نسمة خلال سنة 1900م، لقد أثر التزايد السكاني على الدولة التي أصبحت تعاني من الاحتلال في التوازن بين الكثافة السكانية وانعدام القدرة على تلبية حاجات المجتمع.²

استقر الإسبان بضواحي الجزائر العاصمة حيث منهم إدارة الاحتلال قطعا أرضية حولوها إلى مزارع، وفي سنة 1876م بلغ عدد الإسبان المقيمين بالجزائر 92.510 نسمة، وفي 1896م قفز هذا العدد إلى 160.000 نسمة³، أما دراسة دومنتاز Demontes لسنة 1900 فإنها تظهر أن المهاجرين الإسبان بالغرب الجزائري هم من نواحي فالنسيا ومورسيا وألميريا وغرناطة، كما أن عدد التلاميذ الإسبان في المؤسسات التعليمية كان يفوق عدد الفرنسيين، وفي 1913-1914م بلغ عدد التلاميذ من أصل فرنسي في مدارس غرب البلاد 19.859 تلميذا مقابل 20.743 تلميذا من أصل إسباني.⁴

ج. الجالية الألمانية:

¹ - أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، دار البصائر، ط.خ، الجزائر، 2007، ص108.

² - حياة قنون، اللاجئون السياسيون الإسبان في الغرب الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف فادحو فغور، جامعة وهران، قسم التاريخ، 2017، ص36.

³ - عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، مرجع سابق، ج2، ص29-30.

⁴ - عدة بن داهة، الإستيطان والصراع حول الملكية.....، مرجع سابق، ص31.

في البداية نوضح سبب ظاهرة الهجرة الألمانية نحو الجزائر ذلك أن سبب التأخر الذي عرفته ألمانيا في الميدان التصنيعي بالنسبة لفرنسا أو إنجلترا، ونوع التأخر الاقتصادي بالدرجة الأولى زيادة على ذلك أن عددا كبيرا من الألمان كانوا يغادرون البلاد لأسباب سياسية محضة فقد بلغ معدل الهجرة الألمانية إلى الجزائر سنة 1870م حوالي 82200 شخص¹، وقد خصصت لهم فرنسا مراكز استيطانية محددة، وقد ضمت الهجرة الألمانية مجموعة من الفلاحين والعمال بمختلف التخصصات جاءوا بمفردهم في بادئ الأمر لتلتحق بهم أسرهم فيما بعد، وكانت هذه الخطوة جد فعالة في إنجاح مشروع الاستيطان الذي كانت فرنسا تسعى لتحقيقه، ولهذا قدمت مجموعة من التسهيلات أهمها تسهيل عملية بناء المساكن بهدف تشجيعهم على الاستقرار وتقديم لهم الدعم المالي والوسائل المادية لتسهيل النشاط الفلاحي.²

إلا أن الألماني كان لديه دستور أقوى³، حيث عاملتهم فرنسا معاملة خاصة والتحق العديد منهم بصفوف الجيش الفرنسي.⁴

¹ - عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962م، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2016، ص62.

² - خديجة بختاوي، التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عمالة وهران (1870-1939م)، تحت إشراف بن نعيمة عبد المجيد، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2012، ص329.

³ - Louis de Baudicour, La colonisation de l'algerie, facoues leroffre labaraires, edteurs, paris, 1856 p186

⁴ - توفيق صالح، المجتمع والعمران...، مرجع سابق، ص65.

خلاصة الفصل:

وكخاتمة للفصل الأول علينا أن نقول أن فرنسا سنت العديد من الحيل لبسط نفوذها على الجزائر قامت بتشجيع الهجرة مما أدى إلى زيادة نفوذ المستوطنين ومكنهم من استغلال أرض وثروات الجزائر وبذلك تعرضوا الجزائريون لتعسف والظلم وسلبهم حقوقهم وثرواتهم.

الفصل الثاني:



قوانين الإدارة الفرنسية في إنشاء المستوطنات.

أولا: قانون كريميو 1870م.

ثانيا: قانون وارني 26 جويلية 1873م.

ثالثا: قانون 1887م.

رابعا: قانون 1897م.

خامسا: قانون 4 أوت 1926م.

تمهيد:

لقد أدركت سياسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر أن الاستيطان لا يمكنه أن يتحقق سوى عبر انتزاع ملكية الأرض، فوجدوا في التشريعات العقارية الوسيلة الذكية والطريقة الأنجع لتحقيق هذا الهدف، وما يجب معرفته هو أن الفرنسيين في تجربتهم الاستعمارية بالجزائر قد ركزوا على توطيد الملكية الأرضية وتثبيتها أي أنهم جعلوا من امتلاكهم للأرض قاعدة للاستيطان، وعلى أساس دراستهم للملكية الجزائرية قبل الاحتلال اتخذوا من الإجراءات التشريعية قاعدة وأساسا لتشكيل الملكية في الجزائر.

أولا: قانون كريميو 1870م.

هو قانون صدر باسم أدولف كريميو¹، ضم قرار تجنيس اليهود في الجزائر بشكل جماعي دون استشارتهم وإدخال المحلفين في القضاء، وهو قرار كان وليد جهود كثيرة ومراحل مهد لها صاحبه كريميو بنفسه وبمحصولة على امتيازات مالية خاصة مفتاح البنوك لتكون القروض مقابل قرار التجنيس² يعتبر هذا المرسوم من المراسيم الهامة في التاريخ الجزائري لأنه غير من تركيبة المجتمع الجزائري إلى الأبد لأن العنصر اليهودي لم يعد من ذلك التاريخ جزءا من تلك التركيبة العريقة، لأن هذا المرسوم مكّنهم الاستفادة من الجنسية الفرنسية جماعيا وبالتالي التمتع بكل الحقوق السياسية والمدنية للفرنسيين ومن ثم الانسلاخ نهائيا عن المجتمع الجزائري.³

¹ - محامي وسياسي فرنسي يهودي، انتخب نائبا منذ العام 1848م مرارا، آخرها نائبا عن مدينة الجزائري في الجمعية الوطنية الفرنسية عام 1871م، كما تولى وزارة العدل مرتين أولهما عام 1848م وثانيهما 1870م. ينظر: بشير الملاح، مرجع سابق، ص232.

² - فطيمة الشيخ، قانون كريميو 24 أكتوبر 1870م وتجنيس اليهود الاختبارات الصعبة في ظل الهيمنة الاستعمارية، مجلة الحوار المتوسطي، جامعة سيدي بلعباس، ع15-16، 2017، ص522.

³ - العربي بلعوز، انسلاخ يهود الجزائر عن المجتمع المحلي 24 أكتوبر 1870م الجذور والبواعث، مجلة العصور الجديدة، م11، جامعة شلف، ع01، 2012، ص415.

وفي الأخير ودون الإطالة يمكن القول أن الغرض من قانون كريميو هو أن أدولف كريميو يستثنى اليهود من صف الرعايا ويلحقهم بأن يكونوا مواطنين فرنسيين ولهم الحق في الجنسية الفرنسية لكن دون التخلي عن الديانة اليهودية.¹

ثانيا: قانون واري 26 جويلية 1873م.

أخذ هذا القانون من اسم صاحبه واري وعرف بقانون المعمرين تضمن هذا القانون بالأساس فرنسة الأراضي الجزائرية² والتعريف الدقيق لفرنسة الأراضي بالنسبة للمشرع الفرنسي وهو الإخضاع الكلي والنهائي للقوانين الفرنسية، كل الأملاك المسيرة سابقا عن طريق القانون الإسلامي، ونص أيضا على وجوب إشراف الإدارة الاستعمارية على كل أنواع الأملاك العقارية ومراقبتها في الجزائر مهما كانت صفة مالكيها.³

تمت المصادقة على هذا القانون في الجمعية الفرنسية بعد إدماج ثلاث مشاريع قانونية فالأول كان في تاريخ 14 أكتوبر 1871م وعمل على إعداده عسكريون ومدنيون ومشروع عرضه بتاريخه 28 نوفمبر 1872م تم التصويت على اقتراحات هذا القانون في 26 جويلية 1873م وهي الفترة التي دخلت فيه السلطة الاستعمارية في لعبة التشريع لكي تحصل على المزيد من الأراضي والأملاك ومن ثم تسليمها للمستوطنين، ولهذا سمي بقانون المستوطنين⁴، وبما أن قانون واري كان يهدف إلى القضاء

¹ - مصطفى همشاوي، جذور نوفمبر 1954م في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، د.ط، الجزائر، 2017، ص15.

² - عبد الحكيم رواحنة، السياسة الاقتصادية...، مرجع سابق، ص58.

³ - شهرزاد رفاف، خيرة سياب، التشريعات العقارية الفرنسية أداة أخرى لسلب أملاك الجزائريين 1830-1873م، مجلة الأحياء، م20، جامعة بشار، الجزائر، ع26، 2020، ص755.

⁴ - ليلي بلقاسم، تطبيق التشريعات العقارية على قبائل منطقة غليزان (الضفة اليسرى لواد الشلف 1863-1900م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2018، ص188-189.

على الملكية الجماعية للقبائل والعرش، وتعويضها بالملكية الفردية حسب المنظور الفرنسي، فقد جاء بإجراءات جديدة لتأسيس الملكية العقارية الفردية بالجزائر وتم إخضاعها للقانون الفرنسي.¹

لقد حقق المعمرين بفضل هذا القانون عدة مآرب والتي زادت من سهولتهم في الحصول على المزيد من أراضي العرش، هذا القانون فتح المجال لهم بالدخول إلى أراضي العرش، وفي رأي فارني تكمن مصلحة فرنسا السياسية والإدارية في عدم نسيان أن الاستيطان في حاجة كذلك إلى الأرض ويؤكد أن الجزائريين لا يزرعون أكثر من مليون ونصف مليون هكتار، ولكن فارني لا يهتم بنظام الدورة الفلاحية المعمول بها محليا، ومن هنا أكد على وجود مالا يقل عن 3 أو 4 ملايين هكتار أراض شاغرة لا يملكها أحد، وهذا القانون هو الذي يقضي على هذه الظاهرة ويفتح الباب أمام المستوطنين للولوج إلى هذه الأراضي.²

ولقد علق جول كامبون Cambon الحاكم العام الفرنسي في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1891-1897م على هذا القانون أمام مجلس الشيوخ الفرنسي، وذلك في 30 ماي 1893 بقوله: "إن قانون 1873 كان يهدف إلى فتح الملكية الأهلية للأراضي والتي كانت بطبيعتها غير قابلة للتجزئة، والتي بقيت مغلقة أمام النشاط الاستيطاني ونشاط رؤوس الأموال الأوروبية."³

¹ - خديجة بختاوي، قانون واريي والملكية الفردية من خلال مخطوطات أرشيفية، المجلة الجزائرية للمخطوطات، د.م، جامعة بلعباس، ع11، 2014، ص299.

² - فؤاد عزوز، التشريعات الفرنسية في الجزائر خلال فترة الحكم المدني 1870-1900م، م01، جامعة سطيف، ع.خ، 2019، ص298-299.

³ - إبراهيم لونيبي، الاستعمار الاستيطاني في الجزائر خلال القرن التاسع عشر منطقة سيدي بلعباس نموذجا، مجلة عصور، د.م، جامعة بلعباس، ع6-7، 2005، ص69.

ويزعم فارني على أن القانون يخدم مصالح الجزائريين أيضا لأنه يمنحهم حق ملكية الأرض، وفي نظره أنه ما هو إلا مجموعة من الآراء والاعتقادات والوصايا الفردية تختلف حسب الأزمنة والأمكنة ولهذا فإن هذا القانون يمنح الجزائريين دعما قانونيا مستقرا لمكبتهم ويطور العلاقات الاجتماعية بينهم¹.

وقد اعتبر هذا القانون مثيرا للاهتمام لأنه قرر وجوب تسيير الإدارة الاستعمارية لكل الملكيات العقارية في الجزائر مهما كانت صفة مالكيها، وبهذا الشكل أصبح الاقتصاد الزراعي الجزائري جزءا لا يتجزأ من المنظومة الاقتصادية الفرنسية.²

يتألف قانون واري 26 جويلية 1873م من 32 مادة وهي مقسمة على ثلاث أبواب والتي تضمن ثلاث عمليات أساسية هي فرنسة الأرض كما ذكرنا سابقا وإثبات الملكية الخاصة بها وتأسيس الملكية الفردية والآن يمكن إعطاء بعض المواد من هذا القانون، فمثلا المادة الأولى من هذا القانون نصت على تأسيس الملكية العقارية في الجزائر وحفظها والانتقال التعاقدية للعقارات والحقوق العقارية مهما كان مالكيها فهي تخضع للقانون الفرنسي، ويفهم من هذه المادة أن الملكية العقارية في الجزائر فهي تخضع للقانون الفرنسي فقط، يعني هذا جاء ليبيد التشريع الإسلامي³، أما المادة 2 فقد حددت الحالات التي يتم فيها التطبيق الفوري للقانون الفرنسي، يتم تحديد الحالات كما يلي: العقارات الواقعة بالمناطق التي خضعت لعمليات الحصر، والعقارات التي لها عقود موثقة أو إدارية، والتي لا تستدعي إصدار عقود جديدة أثناء إجراء التحقيق الشامل المنصوص عليه في الباب الثاني.⁴

¹ - صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900م، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط، الجزائر، 1984، ص78.

² - عدة بن داهة، الإستيطان والصراع حول ملكية.....، مرجع سابق، ج1، ص392-393.

³ - E.Sautayra : Législation l'algerie : lois, ordonnances decret et avites, seconde edition, maison neuvé et de librairies editeur, paris, 1883, p545.

⁴ - صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830-1930م)، إشراف علي أجقو، رسالة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، 2014، ص160.

تم تطبيق القانون في الجزائر من سبتمبر 1874 إلى 1891م¹ وكانت من نتائج هذا القانون فمئذ الأيام الأولى من تطبيقه وجد الفلاحون الجزائريون أنفسهم أمام حقيقة مرة، وهي فقدان الكثير من أراضيهم وذلك لصالح المستوطنين، وقد قدرت المساحة الإجمالية للأراضي المعنية بتطبيق قانون 1873م بـ 2.730.074 هكتار منها 2.239.095 خضعت للتحقيقات الشاملة والبقية خضعت للعمليات الخاصة.²

ثالثا: قانون 1887م.

بعد 14 سنة من إصدار قانون واري، أصدرت السلطات الاستعماريين قانون آخر في 26 أفريل 1887م وهو قانون مكمل لقانون واري ويؤكد على نفس المبادئ، اشتمل هذا القانون خاصة على بيع الأراضي الجزائرية المشاعة (الجماعية) في المزاد العلني للأوروبيين دون اشتراط الإقامة فيها.³

بالإضافة إلى أن الغرض من هذا القانون هو فرنسة الأراضي الجزائرية لا غير أي أن إخضاع الأملاك الجزائرية للقانون الفرنسي إضافة إلى ذلك تسهيل عملية الإنجاز بالأرض تحقيقا وتمكينا لانتقالها من أيدي الجزائريين إلى أيدي المعمرين كذلك منح عقود وسندات لمن لهم الحق في الملكية.⁴

ولقد منح قانون 1887م، للدولة رسميا الحق في انتزاع 159705 هكتارا من الفلاحين بالإضافة إلى الممتلكات البلدية التي بلغت 59834 هكتارا، في حين أن هذا القانون تم تطبيقه على 418 قبيلة

¹ - Alain Sante-Marie, Législation foncière et societe rurole lapplication de la loi du 26 juillet 1873 dans les douars de l'algérois, Etudes rurales 57, 1975, p62.

² - صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر، مرجع سابق، ص168.

³ - بشير الملاح، تاريخ الجزائر المعاصرة...، مرجع سابق، ص249.

⁴ - عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض...، مرجع سابق، ص405.

يبلغ عدد سكانها 779579 نسمة، وهذا يعني أن الدولة تحصلت على 10% من الأرض المستولى عليها.¹

يتألف قانون 1887م من 22 مادة، ومن مادته الأولى يبدو لنا أنه متمم لقانون 1873م فهو جاء ب: استئناف عملية تحديد أراضي القبائل وهذا طبقا للمادة 2 من قانون 1887م، ولما أدركت الإدارة الاستعمارية بأن تطبيق الإجراءات الشاملة المنصوص عليها في قانون 1873م غير ممكن من الناحية العملية في المناطق التي لم تنجز بها العملتان الأساسيتان (تحديد أراضي القبائل، ثم تقسيمها على الدواوير) فقد تم إصدار هذا القانون ليحدد الأشكال الجديدة التي يتم وفقها إجراء تحديد²، وقد تمكنت الإدارة الاستعمارية بفضل هذا القانون من الاستيلاء على 957 ألف هكتار بصفة مجانية والتي كانت ملكا لأكثر من 224 قبيلة³، ومن جهة أخرى فإن هذا القانون قد سمح ببيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني، وهو الشيء الذي مكن الأوروبيين من الحصول على آلاف الهكتارات بمبالغ زهيدة، لأنه يستحيل على الفلاح الجزائري شراء الأراضي التي تعرض في المزاد العلني، لأن تكاليفها ترتفع أحيانا إلى غاية 70 فرنك للهكتار، بينما سعر الهكتار الواحد يتراوح بين 10 و15 فرنك، وهذا ما جعل الأراضي المعروضة تؤول بالنهاية إلى الأوروبيين.⁴

رابعا: قانون 1897م:

كانت الإجراءات التي جاء بها قانون 1887م تسير بشكل بطيء، وتتطلب وقت ووسائل مادية وبشرية كبيرة مما جعلها تعيق اتساع الاستعمار، ف جاء قانون 1897م لحل المشكلة، لأن الهدف هو

¹ - أندري برنيان، أندري نوشي وآخرون، تر: إسطنبولي رابح، منصف عاشور، الجزائر بين الماضي والحاضر، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط، فرنسا، 1970، ص365.

² - صالح حيمر، السياسة العقارية...، مرجع سابق، ص175.

³ - يحيى بوعزيز، سياسة التسلط...، مرجع سابق، ص32.

⁴ - صالح حيمر، السياسة العقارية...، مرجع سابق، ص178.

تشكيل الملكية الفردية كما اقترح تطبيق العمليات التي ينص عليها قانون 1887م¹، وذلك فقط على من يرغبون ببيع حقوقهم في أرض العرض أو أرض الملك، هكذا صار بوسع كل مواطن أصلي مالك لأرض ملك أو يتمتع بحقوق له في أرض العرش أن يطلب تطبيق عمليات قرار مجلس الأعيان، من أجل بيع إما لأوروبي، وإما إلى مواطن مثله، أو أيضا من أجل تكريس حق ملكيته لحصة ثبت له في نهاية العمليات، وذلك بحصوله على صك من السلطة الإدارية الفرنسية²، وعليه فإن قانون 1887م يتميز بالتناقض في سندات الملكية، وهو ما زاد من متاعب ومآسي الأهالي، فقام البرلمان الفرنسي بإرسال عدة بعثات إلى الجزائر لتقصي الحقائق، والنظر في أحوال الأهالي، فتألفت لجنة برلمانية من 18 عضوا برئاسة جول فيري³ التي زارت الجزائر لمدة 53 يوم، تفقدت خلالها 102 من مراكز الأوروبيين والأهالي⁴.

كما نصت المادة 13 من القانون على تحفظ الإدارة القضائية بصلاحياتها فيما تعلق بالملتمكات التي صنفت ضمن أراضي العرش من قبل السلطات الاستعمارية، فبعدما كانت الدولة هي وحدها التي تلعب الدور الرئيسي في فتح هذه التحقيقات، وبعدما كان تأسيس الملكية مهمة أساسية إدارية، حيث المبادرة والتسيير يجب أن يكون للسلطة⁵.

وأن مخطط التجزئة لا يصبح ساري المفعول إلا إذا كان مطابق للقرار الصادر عن الوالي العام، وتم الإعلان عنه في الجريدة الرسمية للجزائر، وعندما تصبح النزاعات المتعلقة بالملكية من اختصاص المحاكم

¹ - الهواري عدي، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي (1830-1960م)، تر: جوزيف عبد الله، دار الحدائق، بيروت، 1983، ص66.

² - نفسه، ص67.

³ - جول فيري: ولد جول فرنسوا فيري في 05 أبريل 1832م، هو رجل سياسي فرنسي بدأ حياته كصحفي ثم كمحامي، انتخب برلمانيا عن مدينة باريس سنة 1869م إلخ. ينظر: كريمة حوامد دور الجامعة في التنشئة السياسية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007-2008، ص106.

⁴ - الصادق دهاش، نزع الملكية العقارية، مجلة المصادر، العدد 17، 2008، ص33.

⁵ - Emile bouvier, la propriete fonciere en algerie, inrevue de conomie politique anee, paris, 1898, p724.

القضائية¹، وقد سمح هذا القانون بتأسيس الملكية العقارية على مساحة 518.254 هكتار ذلك في 1917م ثم 643.696 هكتار سنة 1921م، حيث شملت التخفيضات الجزئية مساحات تتراوح سنويا من 26 إلى 65 هكتار، وكانت عملية المسح والتحديد تسير ببطء من سير التحقيقات الجماعية التي كانت تسري سابقا، لكن هذه العملية أخذت في السير بجدية ففي سنة 1921م بلغت مساحة أراضي العرش التي تحولت إلى ملكية فردية 379.275 هكتارا.²

وهكذا يكون قانون 1897م قد حدد مسألة التمييز بين أراضي الملك وأراضي العرش التي أهملت في قانوني 1873م و 1887م.³

خامسا: قانون 04 أوت 1926م:

يرتكز هذا النظام على تقييد الأراضي ضمن سجل عقاري يشتمل على مختلف التغيرات التي تطرأ على الملكية العقارية، يعني إنشاء ما يشبه سجل الحالة المدنية الخاص بالأراضي، ومن مزايا هذا النظام أن يسهل عملية بيع الأراضي ورهنها، وهذا من شأنه أن يعطي دفعا أكثر لعملية انتقال الأراضي من أيدي الجزائريين إلى المعمرين، غير أن هذا المشروع قد اصطدم بمعارضة شديدة، دفعت بالإدارة الاستعمارية إلى التخلي عنه، وتبني مشروع إصلاح متواضع أدنى في النهاية إلى ظهور قانون 16 فيفري 1897م والذي قيل عنه آنذاك بأنه قانون مؤقت في انتظار إصدار قانون عقاري جديد، من شأنه إدخال إصلاحات جذرية على النظام العقاري القائم.⁴

¹ - عدة بن داهة، أبعاد التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر في ضوء قانوني 1887/04/18 و 1997/02/06م، أعمال الملتقى الأول والثاني حول العقار الفرنسي في الجزائر إبان فترة الاحتلال 1830-1962م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 230.

² - شارل روبيير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919م، ج 1، تر: ابكلي الحاج مسعود، دار الرائد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 247.

³ - عدة بن داهة، أبعاد التشريعات العقارية الفرنسية.....، مرجع نفسه، ص 412.

⁴ - شارل روبيير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919م، المرجع السابق، ص 265.

وهكذا اجتمعت المجالس الجزائرية على فكرة إدخال إصلاحات متواضعة تجسدت في الأخير في قانون 04 أوت 1926م، والذي تم التصويت عليه من طرف مجلس الشيوخ بتاريخ 03 ديسمبر 1925م، والذي كان يهدف فقط إلى إدخال بعض التعديلات على قانون 1897م، أما عن دوافع إصدار قانون 04 أوت 1926م فيمكن حصرها في النقاط التالية:

6. رغبة الإدارة الاستعمارية في إعطاء دفع جديد لعملية فرنسة الأراضي الجزائرية وأن قانون 1897م قد أوجد طريقة وحيدة لعملية الفرنسة.

7. رغبة الإدارة الاستعمارية في القضاء على أراضي العرش، حيث رأت بأن أراضي الملاك هي ملكية خاصة حقيقية.¹

وللعلم فإن هذا القانون قد صدر بعد ثلاثين سنة من صدور قانون 1897م والذي ظل طيلة هذه المدة الزمنية يعتبر قانونا مؤقتا ميزته الوحيدة أنه منح خطأ لنقل الملكية ولرهينة الأراضي، وبالتالي أسرع بعملية حركية الأراضي ونشطها، وهكذا تراجعت مساحات ممتلكات الجزائريين خلال العشرين سنة التي أعقبت حرب 1914-1918م بفعل ما سمي بالقرار المشيخي الجديد، وبفعل شراء الكولون للمزيد من الأراضي الزراعية من الفلاحين الجزائريين، حيث بلغ مجموع مساحات أراضي الكولون الأوروبيين قرابة 25 مليون هكتار (2.317.447 هكتار) سنة 1919م، ونكتشف من خلال صدور هذا القانون بانه بعد 96 سنة من احتلالها للجزائر لم تتمكن فرنسا بشكل قطعي من الفصل في الممتلكات الزراعية التي كانت تسعى دائبة لفرنستها أو البث فيها وفق رغبات الكولون.²

¹ - Marcel Laznaude, La reforme du régime foncier en algerie, in bulletin mensuel du comité de l'afrique française, année 1926, p394.

² - عدة بن داهاة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962م، المرجع السابق، ص431.

في حين اقترح بعض النواب طريقة التعديلات المتعاقبة طريقة التقدم الذي قد يكون أبطأ ولكنه أضمن، تلك الطريقة التي تمكن من الحفاظ على الشكل الخارجي مع تغيير ترتيباته الداخلية، بدل رفض كل شيء والبدء بالبناء من جديد.¹

فالهدف المنشود من وراء قانون 1926م هو القضاء على أراضي العرش، يعني تحويلها إلى ملكية خاصة حسبما تقتضي المصلحة العلي للاستيطان، ومن هنا جاءت رغبة الإدارة الاستعمارية في التدخل المباشر في عملية فرنسة أراضي العرش بدلا من انتظار المبادرات الفردية المتفرقة، وهذا ما يسمح بانتقال هذه الأراضي إلى أيدي المعمرين.²

من خلال ما سبق نخلص إلى نتيجة وهي أن قانون 04 أوت 1926م لم يكن ليخرج من الإطار العام للسياسة العقارية الفرنسية في الجزائر وإنما كان مجرد خطوة جديدة ضمن الخطوات التي قطعتها هذه السياسة في ظل القوانين العقارية السابقة، وبما أن هذه القوانين قد وضعت لخدمة مصالح طرف واحد، وهم المعمرين فإن هذا القانون قد جاء ليكرس هذه النظرة الأحادية، وبالتالي لم يؤدي تطبيقه إلى تحسين أوضاع الفلاحين الجزائريين بل زاد في تعاستهم.

خلاصة الفصل:

وفي نهاية الفصل نستنتج أن كل هذه القوانين التي سنتها فرنسا تتماشى مع مصالح المستوطنين، المتعلقة بنهب ومصادرة الأراضي لتمكين المستوطنين من الاستيلاء عليها، ولضمان تخلصها من هذه الأراضي قامت الإدارة الفرنسية بمنحهم الامتيازات في كل المجالات.

¹ - الهواري عدي، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1960م، المرجع السابق، ص 67.

² - شارل روبيير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا....، المرجع السابق، ص 267.

الفصل الثالث:



النشاط الاقتصادي والتجاري للمستوطنين وموقف الإدارة منها.

أولاً: النشاط الزراعي.

ثانياً: النشاط الصناعي.

ثالثاً: النشاط التجاري.

رابعاً: موقف الإدارة الاستعمارية من نشاط المستوطنين.

تمهيد:

منذ أن احتلت فرنسا الجزائر سنة 1830م وهي تعمل على ترسيخ دعائم وجودها من خلال فرض سيطرتها اقتصاديا وعليه فإن النشاط الاقتصادي والتجاري للمستوطنين برز بشكل كبير في كل فترات الاحتلال فتركز على الزراعة والصناعة والتجارة، أما موقف الإدارة الفرنسية من نشاط المستوطنين فقد كانت الإدارة الفرنسية دائما تشجع المستوطنين في ممارستهم لهذه النشاطات.

أولا: النشاط الزراعي:

1-الكروم:

بعد تشجيع الهجرة من طرف الإدارة الفرنسية أصبح الأوربيون هم أسياد البلاد وأصبحوا هم أصحاب الحل والعقد قابضين لزام الحكم، فكان اهتمام المستوطنين الأوربيين بالدرجة الأولى على النشاط الزراعي بصفة جد كبيرة نظرا لتوفر شروط النجاح كخصوبة أراضي الجزائر، وبذلك استولى المستوطنين على أجود الاراضي الزراعية وطوروا قطاعا زراعيا حديثا ساهم بنحو ثلثي الناتج العام للبلاد،¹ فقاموا بزراعة الكروم بعد تحويل معظم الأراضي الزراعية إلى هذا المنتج،² خاصة بعد انخفاض إنتاج زراعة الكروم في فرنسا بفعل معرض الفييلوكسيرا³ على أشجار العنب عام 1885م، مما أدى إلى تراجع مساحتها من 2,5 مليون عام 1870م إلى 1,8 مليون عام 1890م، فبدأ التوسع في زراعة الأعناب لتعويض عن ذلك الإنحسار كما نجد أن هذا التوسع ساعد على ملائمة الظروف الطبيعية

¹ - بشير الملاح، تاريخ الجزائر المعاصر...، مرجع سابق، ص 253.

² - شارل رويبر أجرون، تنمية الاستيطان في الجزائر (1870-1939)، تر: محمد الطاهر العمودي، المصادر، ع 2، الجزائر، 1999، ص 242.

³ - تعد آفة الفييلوكسيرا الأكثر ضررا وانتشارا على مفرشات العنب في محافظة درعا، وهي المسؤولة عن ظاهرة التدهور التي أصابتها في الآونة الأخيرة، وقد بلغت نسبة البساتين الموبوءة بالآفة 82.5% أنظر: صلاح الشبقي و آخرون، انتشار وإدارة آفة الفلوكسيرا على العنب، مجلة وقاية النبات العربي، م30، مركز البحوث العلمية في درعا، سوريا، ع1، 2012، ص55.

لزراعة الأعناب بالجزائر،¹ وفي سنة 1879م قدر دخل الهكتار الواحد من الكروم بأربعة آلاف فرنك مقابل 300 فرنك بالنسبة للهكتار الواحد من القمح خلال نفس السنة.

وهذا ما يفسر جشع المستوطنين الذين انهمكوا في توسيع المساحات المزروعة كروما على حساب الحبوب، ومنذ 1880م أصبحت الكروم هي القطاع المهيمن على جميع النشاطات وذلك في غرب البلاد،² وازدادت المساحات المخصصة للكروم خاصة بين عامي 1929م و1930م من 227000 الى 30000 هكتار إلا أن بعد بلوغ زراعة الكروم هذا العدد شهدت بعد ذلك نقصان عابرا من 1931م - 1937م،³ وفي ذلك يقول أسنار "كل عام كان يصل إلى الجزائر عددهم من العمال الزراعيين الموسمين ليؤدوا الأعمال الأكثر دقة في زراعة الكروم..."⁴، وبذلك فقد غرست عنابة، الجزائر، وهران كلها كروما وذلك لإنتاج أنواع متعددة وتنتج هاته الكروم سنويا نحو عشرين مليون هكتولتر خمرا، وهذا الخمر لا يستهلك محليا، وإنما يعتبر وسيلة مقابضة تجارية، وبذلك تضطر فرنسا لشراؤه، وذلك يسبب لها كسادا عظيما في سوق نموها الوطنية.⁵

وبذلك أصبحت زراعة الكروم أهم زراعة لأنها زراعة تجارية مريحة وذلك لتوفر الظروف المناسبة لزراعتها في الجزائر،⁶ بالإضافة إلى ذلك أدى اهتمام الكولون والحكومة الفرنسية الشديدة بزراعة الكروم إلى تراجع النشاط الاقتصادي التقليدي (المعاشي)، فإن تقليص المساحات المتوفرة للزراعات الأهلية التي حدثت في الوقت الذي بدأ فيه عدد السكان المسلمون في الارتفاع كانت لازمتها الحتمية

¹ - بشير ملاح ، تاريخ الجزائر المعاصر....، مرجع سابق، ص 253 - 254.

² - عبد الرحمان تندراري، القروض والأراضي الزراعية الممنوحة للكولون ودورها في توسيع وتطوير زراعة الكروم بعمالة وهران 1900-1932، مجلة الإنسان والمجال، م4، جامعة الجيلالي ليايس، الجزائر، ع خ، 2018، ص93.

³ - أجرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص 125.

⁴ - عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830 - 1962، تر: نخبة من الأساتذة، الجزائر، 1979، ص134.

⁵ - أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، د.ط ، القاهرة ، 1957، ص112 - 113.

⁶ - مروان بوزكري، الاستيطان الفرنسي بالجزائر ومظاهر الهيمنة الاقتصادية والثقافية ما بين 1830 - 1914، مجلة الجزائرية، للدراسات التاريخية والقانونية، م 7، مركز الجامعة افلو، الجزائر، ع 2، 2022، ص41.

لإفقار سكان الأرياف وتدهور أوضاعهم المعيشية،¹ إضافة نجد هناك ارتفاع الخمر وازدياد كميات التصدير حيث بلغ إنتاجه سنة 1881م 288,549 هكتولتر، وذلك يمثل ربع قيمة الاستثمارات نسبة أكثر من 40% وسجلت فرنسا بذلك المنتج الرابع للخمر في العالم وظلت تعتمد على الجزائر كسوق وحيد حتى بعد تجديد مزارعها.²

وبهذا تطورت الصناعات الأوروبية وكانت تمثل أهم المبيعات الجزائرية إلى الخارج، وفي عام 1933م مثلت مداخيل الخمر حوالي 66% من قيمة الإيرادات الإجمالية للجزائر، وبذلك اعتبرت أهم مورد للعملة الصعبة، ولقد حرص منتجي الكروم في الجزائر على استخدام اليد العاملة المحلية خاصة في الأعمال التي لا تحتاج إلى المهارة، إلا أن البيع بأسعار رخيصة حتمت على الجزائريين، القيام بأعمال أخرى لتحقيق أكبر قدر من الأجر واضطروا إلى العمل³ رغم أنهم مسلمون ودينهم يمنعهم من ذلك وفي ذلك لقول الله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون".⁴

لقد أعاد الكولون إحياء زراعة الكروم العثماني طالع عين تموشنت تلمسان ومستغانم، ثم تتوغل نحو الداخل بحيث نجد أراضي واسعة في كل من سيدي بلعباس وسعيدة ومعسكر وحتى وادي الشلف، أضف إلى ذلك العنصر البشري الذي لعب دورا كبيرا في تطوير هذه الزراعة خاصة الفرنسيين والإسبان، الذين أعادوا المزارعين الأساسيين لهذا المحصول، وأيضا المستهلكين الأوائل لمادة الكحول

¹ - سهام مبخوتة، زراعة الكروم وإنتاج الخمر في الجزائر 1870-1939 قراءة في الواقع والانعكاسات، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، د.م، جامعة مصطفى إسمطبولي معسكر، الجزائر، ع11، 2016، ص284.

² - نادية زروق، سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في شمال إفريقيا الجزائر نموذجا 1870 - 1900، مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ المعاصر، لجامعة الجزائر، 2011، ص124-125.

³ - عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف...، المرجع السابق، ص135.

⁴ - سورة المائدة، الآية 90.

وقد عمل هؤلاء بشكل متعاون كالأُسرة الواحدة، وهذا ما جعل هذا النشاط الزراعي يزدهر تدريجياً.¹

2- الحبوب:

زراعة القمح هي زراعة الأساسية بالجزائر وهي الممول السكان لحياتهم، فنجد بعض السهول الداخلية، وبعض الجبال تزرع فيها، وتأتي بمحصول واحد في السنة، وتتأثر هذه الزراعة بمؤثرات الطبيعية وأهمها الجفاف إذا كانت الأمطار قليلة، فيؤدي ذلك إلى مجاعة المسلمين، ومجموع الأرض التي تنتج قمحا 11200000 هكتارا، تنتج في السنة نحوها 7500000 بينما كانت الجزائر تنتج كل سنة كميات كبيرة من القمح، لكن ليس الجزائريون هم الذين ينتجون وحدهم هذه القمح، بل المعمرون أما الشعير وهي الحبوب الثانوية تستعمل لعلف الحيوان ولغذاء الإنسان وكذلك للتصدير نحو الخارج، وهي غلة الجنوب تزرع على مساحة 13000,000 هكتار،² كما نجد أن زراعة الحبوب إنخفضت من 2.284.387 هكتار (1901-1905) إلى 2.225.351 هكتار (1906-1910) ثم إلى 2,173,702 هكتار (1911-1915) وتأثر الأهالي بهذا الانخفاض.

إن انخفاض المنتجات الزراعية لا يرجع في الحقيقة إلى تحديد الاهالي الجزائريين من الأراضي الزراعية وحسب، وإنما إلى تحويل هذه الأراضي إلى مزارع للكروم بدلا من القمح والشعير، مما أثر سلبا على السكان.

حيث أدى انخفاض الإنتاج الزراعي والحيواني إلى ارتفاع الأسعار مقارنة مع سنة 1939 إذ ارتفعت في 1940 بنسبة 1940، كما أن قيام الاستعمار أدى إلى الشغل إلى الهضاب العليا ذات الأراضي أقل خصوبة والأكثر جفافا بذلك إنخفض إنتاج الحبوب من 1880 إلى 1940 بنسبة 20%.³ إضافة إلى ذلك فقد اهتم المستوطنون الأوروبيون بزراعة القطن والتبغ وإنتاج الحليب في الغابات بحيث تذكر أن محصول التبغ ارتفع من 100 ألف قنطار في عام 1910 إلى 220 ألف 1940.¹

¹ - خديجة بختاوي، التحولات الاقتصادية.....، المرجع السابق، ص 109.

² - احمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مرجع سابق، ص 113-117.

³ - سهام مبخوتة، زراعة الكروم و إنتاج الخمر...، مرجع سابق، ص 285.

وإلى جانب هذه المزروعات نجد أن هناك زراعة تجارية نقدية أخرى والموجهة أساسا كلها للتصدير، والتي تخدم الدولة المستعمرة بالدرجة الأولى، مثل الخضر والفواكه - خاصة البطاطا، الخضر الجافة، وكان ذلك على حساب الزراعة الغذائية الأساسية للفلاحين الجزائريين والمتمثلة في البذور،² حيث تراجع مساحتها خاصة بعد نهب الأراضي الخصبة، حيث أصبحت تقدر 2.493.428 هكتار خلال (1881 - 1885) والنتيجة الحتمية في تراجع نسبة الانتاج إلى 11.891.366 قنطارا.³

وزراعة الدخن التي تعرف لدى الأهالي بالعبيس "Abis" وكان أقل انتشار فقد احتل مساحة ضيقة لم تتجاوز بضع هكتارات، أعطت ما يقارب 43 قنطارا، وهو من الحبوب التي لا تتطلب شروطا طبيعية بحيث ينمو في التربة الرملية.⁴

أما بالنسبة لزراعة أشجار الزيتون فقد نجد إقبالا ملفتا من طرف المستوطنين لها وذلك بشكل تنامت فيه المساحات المخصصة لهذه الزراعة بحيث تؤثر درجات الحرارة المرتفعة على نمو وإنتاجية هاته الاشجار.⁵

إن المستوطنون الأوروبيون يعتبرون الفلاحة والزراعة مشروعاً وليس وسيلة عيش لأنهم كانوا يتألفون من أناس ذوا سيرة سيئة وماضي غير شريف، مملوء بالسوابق كان هدفهم الحصول على ثروات وليس الاستقرار وخدمة الأرض والإنتاج.⁶

لقد مارس المعمرون الزراعة مستعملين الآلات والأسمدة، فقد تم تدعيم القطاع الحديث بـ 229 حاصدة واستيراد 10 آلاف طن من الأسمدة للمعمرين. في حين بقي الفلاحين الجزائريين يعتمدون

¹ - أسامة صاحب منعم، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830 - 1962، مجلة مركز بابل للدراسات الحضارية، م4، جامعة بابل، مصر، ع03، ص 224.

² - تشمل البذور: الشعير، القمح اللين، الشوفان، الذرة، الشليح، الذرة البيضاء.

³ - نادية زروق، سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة... المرجع السابق، ص125.

⁴ - خديجة بختاوي، التحولات الاقتصادية... مرجع سابق، ص106.

⁵ - ليلى سعداوي، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في مدينة بسكرة خلال الفترة الاستعمارية، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطة، م8، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، ع02، 2022، ص 191.

⁶ - عبد الحكيم رواحنة، السياسة الاقتصادية... مرجع سابق، ص200.

على الحيوانات والآلات الخشبية التقليدية، حتى ولو استخدم الجزائريون المكننة¹، فإنها تظل محدودة نظرا للتوزيع الغير العادل، شهد القطاع الزراعي للمستوطنين تطورا كبيرا بفضل إدخال المكتبة بشكل واسع، مما ساهم في تطوير لي انتاجهم الزراعي.²

ثانيا: النشاط الصناعي:

فقد سيطر المستوطنون على 28.65% من قطاع الصناعة الذي يخدم مصالحهم الخاصة، وهذه الصناعة مكنتهم من احتكار التجارة الداخلية والخارجية ولذلك اعتقد فرحات عباس بأن الاستعمار قوة جبارة قادرة على إلحاق الأذى بالمستضعفين وسلبهم مصدر رزقهم وجعل همهم البحث عن الخبز لا غير.³

بادر المستوطنون من السنوات الأولى من الاحتلال بالتنقيب والبحث عن الموارد المنجمية لتسخيرها لخدمة الصناعة الفرنسية، فهو أيقن أن الجزائر غنية بالمعادن والمناجم التي استغل منها ما أمكن استغلاله ومن هذه المناجم التي استولى عليها نجد:

الحديد: ويستخرج منه سنويا 20 ألف طن.

الرصاص: ويستخرج منه سنويا 1500 طن.

الزئبق: ويستخرج منه سنويا 1200 طن.⁴

صناعة النسيج: كانت هذه الحرفة تمارس من طرف النساء الريفيات حيث كانوا يقمن بتنظيف الصوف وبعد أن يجف يتم صبغه بقشور الصنوبر أو أوراق البلوط لإعطائه اللون المناسب، ومن

¹ - يقصد بها تأدية مختلف العمليات الزراعية بواسطة معدات وآلات زراعية ميكانيكية تعتمد على القوة المخزنة الميكانيكية في تشغيلها. انظر: مبارك مُجد مصطفى، عصام أحمد السحار، المكنينة الزراعية، ط1، 2008، ص02.

² - حورية مايا بن فضة، الجزائر في عهد الحاكم العام نابجلان 1948-1951، الجزائر، 2015، ص 79.

³ - أكرم بوجمعة، أوضاع الجزائر مطلع القرن العشرين، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، د.م، جامعة تلمسان ع28، 2016، ص167.

⁴ - أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مرجع سابق، ص126.

المنتجات النسيجية الزرابي البرانس الخاصة بالرجال، إلا أن هذه الحرفة التقليدية شهدت تحولا كبيرا بعد الاحتلال، من مهنة محلية إلى نشاط صناعي أوربي نتيجة فتح المصانع المجهزة بالآلات الميكانيكية تستعمل فيها أحدث التقنيات.¹

ومن هذه المصانع مصنع مورسي بسيدي بلعباس، الذي كان يعتمد في صناعة الأفرشة والأغطية الصوفية على الخيوط المستوردة من الخارج.

ومجمل المصانع التي أنشأها المعمرون أصبحت تهتم لوفرة الإنتاج دون مراعاة النوعية والإتقان والهدف من هذا دائما هو الربح السريع، فبررت الصناعة الأوربية كمنافس للمنتوج المحلي في الأسواق وقد أثر هذا على بعض الحرف والتي قضى عليها بشكل نهائي حيث كانت تعتبر مصدر رزق للعديد من الأسر الريفية.²

صناعة الجلود: كانت هذه الصناعة تعتمد على جلود الماعز والأغنام والأبقار في صنع بعض المنتجات البسيطة كالحقائب وأحزمة النساء، لكن بعد الاحتلال الفرنسي وبالتحديد بعد سنة 1870م انخفض عدد الممارسين لهذه الحرفة وأصبحت صناعتهم تقتصر على بعض الأحذية فقط، وأغلقت العديد من الورشات وتم تحويل البعض منها إلى المؤسسات الصناعية خاصة بالأوربيين فتم تأسيس العديد من المصانع ذات النمط الأوربي تستخدم الآلات الحديثة.³

صناعة الحلفاء:

كان الجزائريون قبل دخول الاحتلال الفرنسي للجزائر يستغلون مادة الحلفاء في صناعة الحصائر، السجاجدات، السلال، الغرابل، الحبال، وغيرها من الأدوات التي لا يمكن الاستغناء عنها، وقد تطورت

¹ - خديجة بختاوي، التحولات الاقتصادية...، مرجع سابق، ص 132.

² - أحمد حسان، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية سيدي بلعباس خلال الفترة الاستعمارية 1847-1900، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف موقفس مجّد، جامعة وهران، 2014، ص 87.

³ - أمحمد عميراي، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 21.

هذه الصناعة حيث تم المزج بينها وبين الجريد والصوف، واشتدت المنافسة فيما بين الحرفتين، لكن هذه الصناعة عرفت تدهورا بعد الاحتلال الفرنسي خاصة بعد سيطرة فرنسا والمعمرين على حقول الحلفاء وتصديرها نحو الخارج.¹

مصانع الزيتون: لقد اعتاد الجزائريون في السابق على قطن الزيتون وجمعه وتكديسه في المخازن تمهيدا لعصره بطرق تقليدية بسيطة غير أن ظهور المعاصر الحديثة أدت إلى اكتشاف آليات عصر حديثة وكان الزيت المستخرج ذات جودة عالية، لقد إنتشر عدد كبير من هذه المعاصر في كل الجزائر وصل عددها إلى 4684 معصرة حديثة وإلى جانب ذلك فإن عدد كبير من المزارعين لأشجار الزيتون يفضلون بيع محاصيلهم، وهذا ما أدى إلى تحكم الأوربيين في الصناعة.²

صناعة المرجان: هي حرفة قديمة عمل الفرنسيون بعد احتلال الجزائر على مواصلة هذا النشاط لقيمتها المادية، وتم وضع شروط عديدة لممارسة صيد المرجان أهمها، ضمان الحفاظ على الحوض البحري، كذلك على استخدام شباك في عملية الجمع مع تسليط عقوبة نسبية لكل مخالف لها، ونظرا لتزايد الطلب عليه تضاعف عدد الصيادين المتخصصين معظمهم من إيطاليا وإسبانيا، شكلوا يد عاملة مؤقتة، كانت صناعة المرجان صناعة جديدة جاءت نتيجة التواجد الأوربي إلى الجزائر وساهمت إلى حد ما إلى إيجاد فرص عمل الجزائريين.³

ثالثا: النشاط التجاري.

سيطر المستوطنين الفرنسيين على مجمل نشاطات التجارة في الجزائر، وذلك من خلال سيطرتهم على السوق الداخلية الجزائرية وتصديرهم لرؤوس الأموال الفائضة عن التجارة وأرباحها إلى فرنسا،⁴ ولقد بدأ تنفيذ الهدف الأول لهم السيطرة على السوق الداخلية الجزائرية عن طريق إصدار القوانين التي

¹ - خديجة بختاري، التحولات الاقتصادية ...، مرجع سابق، ص141.

² - خديجة بختاوي، التحولات الاقتصادية...، مرجع سابق، ص164.

³ - أكرم بوجمعة، أوضاع الجزائر، مرجع سابق، ص168.

⁴ - مسعود مجاهد، الجزائر عبر الأجيال، القومية للطباعة والنشر، مصر، ص169.

وحدت الجزائر مع فرنسا جمرkia في عامي 1851م- 1867م، والتي كان الهدف منها عزل الجزائر تجاريا، تلك القوانين التي حرمت الجزائر من حماية صناعاتها وحرفها الوطنية التي لم تستطيع المنافسة مع الشركات الفرنسية الحديثة الحية كانت تنتج بضائع وسلع ذات جودة عالية وأسعار أقل مما كانت تنتجها الصناعات والحرف الجزائرية الأمر الذي أدى إلى خنق الصناعات الجزائرية وتدمير حرفها، وبذلك أصبحت السوق الجزائرية مرتعا للشركات الفرنسية ومما ساعد على تحقيق ذلك الهدف هو احتكار النقل البحري بين الجزائر ودول العالم من قبل الشركات البحرية الفرنسية.¹

فالثابت تاريخيا أن العلاقات التجارية بين الدول الاستعمارية ومستعمراتها كانت في الغالب، مصحوبة بعجز الميزان التجاري للدولة التي تقع تحت هيمنة المستعمر، ولم تشد الجزائر على هذه القاعدة فهذا العجز قد نجم عن إحتكار فرنسا للسوق الجزائرية واحتكارها لتجارها معها، فضلا عن تلاعب فرنسا بقيمة النقد.²

إن التطور الذي عرفته الجزائر خاصة في إنتاج المزروعات التجارية وكذلك تطور وسائل النقل خاصة الموانئ، والتي كان لها دور كبير في تحريك التجارة الخارجية التي تعتبر المرآة العاكسة للاقتصاد الداخلي فمن خلالها يمكن الحكم على الاقتصاد الداخلي لأي دولة.³

إلى جانب ذلك فقد استولى الأوروبيون بمساعدة البنوك والشركات الاحتكارية الفرنسية على التجارة الخارجية والداخلية، وأسسوا شركات متداخلة تسيطر على كل المرافق الاقتصادية في البلاد، وأصبحت الجزائر تمثل سوقا رئيسية للتجارة الفرنسية، الشيء الذي ساعد على تحقيق معدلات إنتاج عالية ومداخل مرتفعة، وبالتالي الحصول على ثروات ضخمة، ففي سنة 1912م على سبيل المثال حقق مصدر الخمر أكثر من 235.47 مليون فرنك، كما ساهمت التسهيلات الادارية في احتكارهم

¹ - حمدي حافظ ومحمود الشراوي، كفاح شعب ومستقبل أمة، القومية للطباعة والنشر، مصر، ص 26.

² - فيليب رفة، جمهورية الجزائر سياسيا واقتصاديا وطبيعيا، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص 121.

³ - محمد العربي الزيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792- 1883، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 117.

لسوق تصدير المنتجات الفلاحية الجزائرية عموماً،¹ في سنة 1900م صدر مرسوم بإنشاء ميزانية مستقلة للجزائر منفصلة عن الميزانية الفرنسية، إن هذا الاستقلال المالي الذي قد بسط يد الكولون على الشؤون المالية والاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، فهم يحتكرون التجارة ورؤوس الأموال،² التجارة بالنسبة للأهالي بمثابة العامل المهدم والمخرب، الذي يقوم بتحطيم كيان الجزائريين ويحكم على الشعب حكماً جديداً بالإفلاس وذلك لأن الفرنسيين هم الذين يتحكمون بالتجارة في الجزائر فلم يمارس الجزائريون التجارة إلا في الأسواق المحلية فقط، ولم يباشروا عملية التصدير والاستيراد بسبب أقل ولم يشاركوا في هذه العملية سوى خلال بيع فائض إنتاجهم إلى الشركات الاحتكارية أو يشترون من المستوردين الأجانب، ما يحتاجون لحياهم اليومية.³

رابعا: موقف الإدارة من نشاط المستوطنين.

لقد شجعت فرنسا النشاط الزراعي وخاصة زراعة أشجار الزيتون، وخصصت لذلك جوائز لكل من يزرع أو يعمل على تلقيم الأشجار البرية، وأيضاً شجعت على العديد من أنواع الأشجار من خلال زرعها والاهتمام بها فأشجار التين التي هي من الأشجار العريقة وأشجار الخروب وغيرها من الأشجار، فنجد أن الإدارة الفرنسية أيضاً ساندت في الزراعة الصناعية التي شملت عدة أنواع النباتات الصناعية، ويمكن حصرها في زراعة القطن، الشاي، الكتان وقد حاول المستوطنون إدخال مجموعة من المحاصيل المدارية واهتموا بها بشكل خاص أهمها القطن عند ذكر "شيبون" الإفريقي بأن منطقة شمال

¹ - حكيم ابن الشيخ ، دور الأمير خالد في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين (1932 1936م)، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 67.

² - إبراهيم مياسي، توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري 1881-1912م، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996م، ص 136 .

³ - أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مرجع سابق، ص 126.

إفريقيا كانت تنتج القطن في عدة مناطق، حيث شجعت الإدارة المالكين على زراعته، خاصة في سهول شلف والمحمدية وغيرها.¹

التبغ وبعد نجاح زراعة القطن فكرت الإدارة في غرس محاصيل زراعية مدارية أخرى فكانت زراعة التبغ، حيث وضعت الإدارة برنامجا خاصا شمل، تبني برنامج جديد خاص بزراعة التبغ ووضع دراسة لتحسين النوعية وأيضا تشجيع عملية تكثيف زراعية ومصادرة الدولة لخمسين بالمائة هذا الإنتاج الجزائري، رفع المردودية والنوعية والاعتماد على الوسائل الحديثة. وعليه فإن إدارة الاحتلال كان موقفها من النشاط الزراعي واضح من خلال دعمها ومساندتها للمستوطنين من أجل رفع وزيادة الإنتاج الزراعي.²

فالنسبة للنشاط الصناعي فقد اهتمت به الإدارة الفرنسية من خلال أنها قسمت هذا النشاط المتعلق بالحرف إلى حرف يدوية وحرف تقليدية والأخرى عائلية، هذا الأمر الذي دفع ببعض الفرنسيين إلى الاهتمام بهذا القطاع الحرفي وهذا حسب أهمية كل مجال، وعليه فإن الحرف تدخل ضمن النشاط الاقتصادي كما كان الأمر متعلق بالزراعة.

إن إشراف الفرنسيين على النشاط الحرفي ومزاولتهم له، أثر سلبا على عدة حرف خاصة بالجلود، فاضطر العديد من الحرفيين إلى تخفيض إنتاجهم وتقليل مصاريفهم وذلك بتوفير المادة الأولية بشكل جزئي تكفي لعمل يوم فقط وهذا لتفادي تقلبات السوق هذا الوضع أدى إلى إرغام المهوليين والحرفيين والتجار إلى إيجاد صيغة عمل تناسب الوضع الجديد، وعليه فقد وجد اتفاق فيما بينهم يقوم على التعاون من أجل ضمان استمرار عمل كل منهم، وهذا يعني أن الحرف المحلية تحولت من حرفة استهلاكية موجهة للسوق المحلي حرفة مرتبطة بقانون العرض والطلب وقانون المنافسة، وهي قوانين مرتبطة بتغلغل الرأسمال الفرنسي في المجال الاقتصادي الجزائري،³ ومن خلال كل هذا عملت الإدارة

¹ - خديجة بختاوي، التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عمالة وهران (1870-1939م)، مرجع سابق، ص 115.

² - خديجة بختاوي، مرجع نفسه، ص 118-119.

³ - الهواري عدي، الاستعمار الفرنسي في الجزائر...، مرجع سابق، ص 16.

عل توفير جميع الوسائل الممكنة للقيام بالنشاط الصناعي فغيرت الإدارة من استعمال اليد إلى استخدام الآلات الميكانيكية حيث غيرتها من مهنة محلية إلى نشاط صناعي أوروبي فظهرت المصانع الكبرى وعمال مؤهلين ومتخصصين والتي وفرت إنتاجاً متنوعاً وجديداً سيطر على السوق المحلية، وهذا جانب آخر من مساندة الإدارة للنشاط الصناعي، فاستطاعت فرنسا أي الإدارة من تحويل الحرف إلى مجال الصناعة ولهذا فقد تم إدخال عدة ترتيبات أهمها: توفير المواد الأولية ومراقبة النوعية وإعادة تنظيم الإنتاج حسب الفصول وتدخل الدولة من خلال تقديم القروض.¹

أما بالنسبة للنشاط التجاري كان هو الجانب الآخر الذي حظي بالمساندة من طرف الإدارة الفرنسية كون أن المستوطن هو المستفيد الأول في هذا الميدان، حيث نجد أن التجارة شهدت تطوراً خاصة الصادرات نحو الأسواق الأوروبية وأيضاً تشجيع الإدارة الفرنسية المعمرين لتثبيت الاستعمار، حيث تمثلت أهم صادرات القطاع التجاري في المعادن وغيرها، حيث عملت الإدارة بمجال البنوك الذي جاء ليدعم النشاط التجاري والمجال الإقتصادي ومع ازدهار النشاط نشطت الحركة التجارية بشكل كبير، ولكي يبقى هذا النشاط قائم، عملت الإدارة الاحتلال من إيجاد جهاز ينظم الحالة التجارية وهو الجمارك والضرائب تشجيعاً للمستوطنين من الاستمرار في عملهم، لأنهم جهازين أساسيين في النشاط التجاري، كل هذا لتنظيم التبادل التجاري، وعموماً كان الهدف الأساسي هو حماية المستوطنين صناعياً وتجارياً من خلال تقديم تسهيلات في كل المستعمرات²، فمن أجل الظفر بتجارة ذات ازدهار قوي ودورها الأساسي عملت الإدارة إلى ربطها بالتجارة الخارجية بحركة الإنتاج الاقتصادي بشكل عام، فبالرغم من دور الجزائر في العلاقات التجارية إلا أن إدارة الاحتلال وضعت للجزائر متعامل أكبر وهو فرنسا، أي منافسة حادة مع فرنسا حول تعاملاتهم التجارية. فإن الاهتمام بالأسس القاعدية للتجارة وتبني توجه تجاري جديد، كل هذا راجع إلى موقف الإدارة من نشاط

¹ - خديجة بختاوي، التحولات الاقتصادية...، مرجع سابق، ص 127.

² - خديجة بختاوي، التحولات الاقتصادية...، مرجع سابق، ص 242.

المستوطنين في كل قطاعات الاقتصاد التي تشمل الزراعة والصناعة والتجارة، الذي قابلته بالتشجيع والتأييد.¹

خلاصة:

وكخاتمة لهذا الفصل الأخير نستنتج أن الإدارة الفرنسية كان لها الدور الأكبر في إبراز موقفها من خلال النشاط الاقتصادي المتمثل في الزراعة والصناعة وأيضا النشاط التجاري الذي ساندت فيه المستوطنون لإبراز هيمنتهم وسيطرتهم.

¹ - محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري...، مرجع سابق، ص 65.

کتابت



خاتمة.

بعد الاطلاع على مجموعة من المصادر والمراجع التي خدمت بحثنا وبعد معالجتنا لهذا الموضوع من جوانب عدة خرجنا بجملة من النتائج يمكن استعراضها فيما يلي:

- أدركت فرنسا منذ البداية أن بقائها في الجزائر مرهون بتمركز العناصر الأوروبية ولن يكون ذلك إلا بنقل الحياة الأوروبية بوسائلها وهياكلها إلى الجزائر لجعلها طبق الأصل عن النموذج العربي الفرنسي، فشجعت فرنسا وفتحت أبواب الهجرة أمام مختلف الجنسيات من أوروبا بغية تحقيق مصالحها، فقامت برفع عدد المهاجرين الأوروبيين للتخلص من مشاكلها وربط الاقتصاد الجزائري بالفرنسي.

- ولتثبيت دعائم المشروع الاستيطاني سنت فرنسا مجموعة من القوانين تطمح إلى إلغاء الوجود المادي والمعنوي للمجتمع الجزائري منها قانون واري 1973م الذي أقال الملكية الفردية داخل الملكية الجماعية (أراضي القبائل والأعراش)، وموازة مع قوانين نقل الملكية استخدمت مستوطنات جديدة في مناطق استراتيجية للتحكم في مراكز التوتر واستحوذت على أجود الأراضي وأخصبها وقد عرفت حركة الاستيطان الأوربي تسارعا كبيرا خاصة بعد سنة 1870م.

- إن سيطرة المستوطنين على الهياكل والأجهزة الاقتصادية جعلهم يحتكرون ويوجهون السياسة الاقتصادية وفقا لمصالحهم كما استولوا على الزراعة والصناعة والتجارة واستغلال هذه الأنشطة لمصالحهم الخاصة وفقا لمصالحهم، كما استولوا على الزراعة والصناعة والتجارة واستغلال هذه الأنشطة لمصالحهم الخاصة تاركين بذلك الفرد الجزائري يواجه الأوضاع الاقتصادية.

- على الرغم من اجتهادنا في دراسة موضوع تأثير المستوطنين الأوروبيين على الإدارة الفرنسية اقتصاديا إلا أنه لا يزال في حاجة إلى دراسات أخرى لذلك نقترح على الطلبة الباحثين التعمق في دراسة هذا الموضوع من الجانب الاجتماعي مثلا.

الملاحق



إعلان خاص بالهجرة والاستيطان⁽¹⁾

COLONISATION DE L'ALGÉRIE.

AVIS AU PUBLIC.

Un arrêté du Chef du Pouvoir exécutif a désigné comme membres de la Commission qui doit, d'après l'article 9 du décret de l'Assemblée nationale du 10 de ce mois, vérifier les titres des colons, et juger ceux qui seront appelés à former les colonies agricoles, les citoyens

<p>POU, Ministre de l'Intérieur, KARTUS-BENNAÏN, Ministre de l'Économie rurale, DUBOIS, Ministre de l'Éducation nationale, PIERRE, Ministre de la Guerre, RIBLAT, Ministre de la Santé publique, RUELL, Ministre de la Justice.</p>	<p>THÉLAT, Ministre de l'Économie rurale, RIBLAT, Ministre de l'Éducation nationale, PIERRE, Ministre de la Guerre, RUELL, Ministre de la Santé publique, RUELL, Ministre de la Justice.</p>
---	--

Les fonctions de secrétaire ont été attribuées au citoyen CAUJAN, sous-chef de bureau à la direction des Affaires de l'Algérie.

La Commission s'est constituée le 23; elle a nommé le citoyen THÉLAT Président et le citoyen DIDIER Vice-Président.

Elle commencera immédiatement ses opérations.

Les citoyens de toutes professions qui désirent participer au bénéfice du décret et faire partie des 12.000 colons qui doivent être installés dans les colonies agricoles en 1948, sont invités à se faire inscrire dans leurs communes respectives, au des bureaux des communes concernées.

Les listes seront transmises à la Commission, dont laquelle devront ultérieurement comparaître les pétitionnaires pour la vérification de leurs titres et pour leur admission.

Il est essentiel que les pétitionnaires fassent exactement connaître aux bureaux leur âge, leur profession, la composition de leur famille, leur domicile et qu'ils y joignent les pièces, titres, certificats, etc., établissant leur position.

Au règlement du citoyen Ministre de la guerre indiquera prochainement les conditions d'admission dans les colonies, le mode de transport des colons et les avantages de diverses natures qui leur sont accordés.

Paris le 23 septembre 1948.

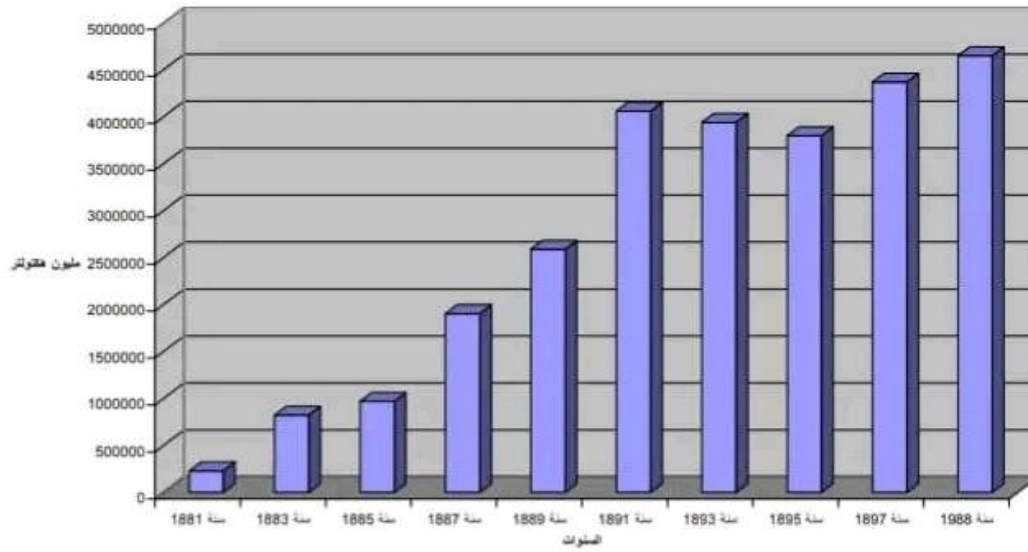
⁽¹⁾ بن داهاة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض، مرجع سابق، ص. 142.

ملحق رقم (02)

السنوات	كمية الإنتاج بالهكتولتر
1881	228549
1883	821584
1885	967825
1887	1903011
1889	⁽¹⁾ 2587038
1891	4058512
1893	3937132
1895	3796633
1897	4367758
1988	4648700

(2)

تمثيل نتاج التموم بالأعداد البيانية



⁽¹⁾ من عدة، ج1، المرجع السابق، ص: 197.

⁽²⁾ أجرون الجزائر، ج1، ص: 975.

قَائِمَةُ الْبَلِيغِينَ أَفِيًا



أولاً: القرآن الكريم.

1. سورة المائدة الآية: 90.

ثانياً: المصادر.

2. المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، د.ط، القاهرة، 1957.

3. فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر: بوبكر رحال، عبد العزيز بوبا كبير، دار القصة، الجزائر، 2005.

ثالثاً: المراجع.

4. أبو خليل شوقي، تحرير الاستعمار، جمعية الدعوة الإعلامية العالمية، ط1، 1991.

5. أجيرون شارل روبيير، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919م)، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ج2.

6. -----، الجزائريون المسلمون وفرنسا، تر: إيكلي الحاج مسعود، دار الرائد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ج1.

7. الأشرف مصطفى، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصة، الجزائر، 2003.

8. بن اشنهو عبد اللطيف، تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة جذور التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962م، تر: نخبة من الأساتذة، الجزائر، 1979.

9. بن فضة حورية مايا، الجزائر في عهد الحكم العام نايجلان، 1948-1951، الجزائر، 2015.

10. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1997.

11. برنيان أندري، أندري نوشي وآخرون، تر: اسطنبولي رابح، منصف عاشور، الجزائر بين الماضي والحاضر، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط، فرنسا، 1970.
12. بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الفترة 1830-1962، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2011.
13. -----، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الفترة 1830-1962، الجزائر، ط1، ج1، 2013.
14. التميمي عبد المالك، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، دراسة تاريخية، عالم المعرفة، الكويت، 1978.
15. جوليان شارل أندري، تاريخ الجزائر المعاصر، 1827 1871، تر: فاطمي وآخرون، دار الأمة، الجزائر، 2008.
16. دالي مُجَّد بن موسى بن مصطفى، الوطن والاستيطان، مكتبة الرشد، ط1، الرياض، 2014.
17. رزاق عبد الرحمن، تجارة الجزائر الخارجية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
18. رفة فيليب، جمهورية الجزائر سياسيا واقتصاديا وطبيعا، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.
19. الزبيري مُجَّد العربي، التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792-1883م، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
20. زوزو عبد الحميد، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900، موفم للنشر، كبعة المزيدة، الجزائر، 2010.
21. سعد الله أبو القاسم، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، دار البصائر، ط.خ، الجزائر، 2007.

22. -----، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، دار الغرب الإسلامي للنشر والتوزيع،
1996.
23. سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1830، دار
البصائر، ط3، الجزائر، 2012.
24. السعودي مُحمَّد العربي، المؤسسات المحلية في الجزائر لولاية البليدة 1516 - 1962،
ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2011.
25. عباد صالح، المعمرون والساسة الفرنسية في الجزائر 1870 - 1900م، ديوان
المطبوعات الجامعية، د.ط، الجزائر، 1984.
26. عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي
والاجتماعي 1830 - 1960، تر: جوزيف عبد الله، دار الحدائث، بيروت، 1983.
27. عميراي احميده، قضايا الماريشال بيجو، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2،
1968.
28. غازي حسين، الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الامبريالية،
منشورات اتحاد الكتاب، د.ط، دمشق، 2003.
29. غربي الغالي، العدوان الفرنسي على الجزائر خلفيات وأبعاد، مطبعة دار الهدى،
الجزائر، 2007.
30. فركوس صالح، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين، دار
العلوم للنشر، عنابة، 2003.
31. الفيلاي عبد العزيز، جرائم الجيش الفرنسي في مقاطعتي الجزائر وقسنطينة 1830 -
1850، دار الهدى، عين مليانة، الجزائر.
32. قداش محفوظ، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830 - 1954، نشرات ANP،
د.ط، الجزائر، 2008.

33. مقالاتي عبد الله، في جذور الثورة الجزائرية، موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر، 2017.
34. الملاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)، ج1، د.ط، دار المعرفة، الجزائر، 2006.
35. مساس أحمد، الحقائق الاستعمارية والمقاومة، دار المعرفة، الجزائر، 2007.
36. مياسي ابراهيم، توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري 1881-1912، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.
37. مجاهد مسعود، الجزائر عبر الأجيال، القومية للطباعة والنشر، مصر.
38. محمود الشرقاوي وحافظ، كفاح شعب ومستقبل أمة، القومية للطباعة والنشر، مصر.
39. نبهان يحيى مُجَدِّد، معجم مصطلحات التاريخ، دار يافا العلمية، ط1، عمان، 2008.
40. همشاوي مصطفى، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، د.ط، الجزائر، 2017.
41. هلال عمار، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2016.

المذكرات:

42. ابن الشيخ حكيم، دور الأمير خالد في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1912-1936، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001-2002.
43. بلقاسم ليلي، التشريعات العقارية على قبائل منطقة غليزان (الضفة اليسرى لواد الشلف 1963-1900)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2018.

44. بختاوي خديجة، التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عمالة وهران 1870-1939، تحت إشراف بن نعيمة عبد المجيد، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2012.
45. بومزو وعز الدين، الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري، إرنست مرسية نموذجاً، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، مصطفى حداد، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 2008.
46. بولعيتي زينب، مبروكة طالبي، التحولات الاقتصادية في الجزائر بين 1852-1870، مذكرة لشهادة في المغرب.
47. حسان أحمد، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية بسيدي بلعباس خلال الفترة الاستعمارية 1847-1900، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف موفقس مُجّد، جامعة وهران، 2014.
48. حشلاف علي، المواقف السياسية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين من خلال صحفها (1931-1939)، مذكرة ماجستير، معهد التاريخ، جامعة قسنطينة، 1994.
49. حيمر صالح، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830-1930، إشراف علي أحقو، رسالة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، 2014.
50. حوامد كريمة، دور الجامعة في التنشئة السياسية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008.
52. رواحنة عبد الحكيم، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-1930، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف لمياء بوقريوة، قسم العلوم الإنسانية، جامعة لخضر باتنة، 2013-2014.
53. زروق نادية، سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في شمال إفريقيا الجزائر نموذجاً، (1870-1900)، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2011.

54. طوبة حورية، السياسة الاقتصادية الاستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة 1870-
1954، عبد المالك بوعريوة، مذكرة دكتوراه الطور الثالث، جامعة دراية، الجزائر، 2020.
55. فنون حياة، اللاجئون السياسيون الإسبان في الغرب الجزائري، أطروحة لنيل شهادة
الدكتوراه، إشراف فادحو فغرور، جامعة وهران، قسم التاريخ، 2017.

المجلات:

56. آجرون شارل روبير، تنية الاستيطان في الجزائر، 1870-1930، تر: مُجد الطاهر
العمودي، المصادر، ع02، الجزائر، 1999.
57. إبرير حمودي، الحركة الاستيطانية في الجزائر وفلسطين بين 1917-1962، مقارنة
تاريخية للظاهرة وأثرها على هوية الشعبين، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة بسكرة،
الجزائر، ع15، 2015.
58. -----، القوانين والتحفيزات الفرنسية والصهيونية ودورها في تطور الاستيطان في
الجزائر وفلسطين 1850-1950، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، مجلد 14، جامعة باتنة،
ع03، 2021.
59. بزكري مروان، الاستيطان الفرنسي الجزائر ومظاهر الهيمنة الاقتصادية والثقافية ما بين
1830-1914، مجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، م07، المركز الجامعي آفلو،
الجزائر، ع02، 2022.
60. بن ترار مُجد، الاستيطان الأوروبي في الجزائر 1914-1954 الرأسمالي الاستيطاني
والعمالة الجزائرية نموذجاً، مجلة العصور الجديدة، جامعة الشلف، الجزائر، ع02، 2019.
61. بلعزوز العربي، انسلاخ يهود الجزائر عن المجتمع المحلي 24 أكتوبر 1870 الجذور
والبواعث، مجلة العصور الجديدة، م11، جامعة الشلف، ع1، 2012.

62. بختاوي خديجة، قانون واري والمملكية الفردية من خلال مخطوطات أرشيفية، المجلة الجزائرية للمخطوطات، د.م، جامعة بلعباس، ع11، 2014.
63. بورغدة رمضان، مصادرة الأراضي والضرائب والغرامات وأثرها على المجتمع الجزائري، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، ع02، 2008.
64. بن حميد فتيحة، الحملة العسكرية الفرنسية بقيادة كلوزيل على معسكر، 1835، ملحة الدراسات التاريخية.
65. بورابة مريم، النظام القانوني للأراضي الفلاحية في عهد الاحتلال الفرنسي للجزائر، مجلة المعالم للدراسات القانونية والسياسية، ع04، 2018.
66. أكرم بووجمة، أوضاع الجزائر مع مطلع القرن 20، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والأساسية، د.م، جامعة تلمسان، ع28، 2016.
67. تندراري عبد الرحمان، القروض والأراضي الزراعية الممنوحة للكولون دورها في توسيع وتطوير زراعة الكروم بعمالة وهران (1900 - 1932)، مجلة الإنسان والمجال، م04، جامعة جيلالي ليابس، الجزائر، ع خ، 2018.
68. حسنة كمال، هجرة المعمرين غير الفرنسيين إلى الجزائر خلال القرن التاسع عشر، مجلة العبر للدراسات التاريخية الأثرية في شمال إفريقيا، م04، جامعة تيارت، ع02، 2021.
69. خيثر عزيز، السياسة العقارية الفرنسية بالجزائر، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية، م2، ع4، 2016.
70. درعي فاطمة، المستوطنون الاوربيون والثورة الجزائرية 1954 - 1962، مجلة العصور الجديدة، م09، جامعة معسكر، الجزائر، ع02، 2019.
71. دهاش الصادق، نزع الملكية العقارية، مجلة المصادر، ع17، 2008.
72. رفاف شهرزاد، سياب خيرة، التشريعات العقارية الفرنسية أداة أخرى لسلب أملاك الجزائريين 1830 - 1873، مجلة الأحياء، م20، جامعة بشار، الجزائر، 2020.

73. رعداوي مُجَّد وسليم زاوية، آثار السياسة الاستعمارية في المجتمع الجزائري 1830-1954، د.ط، مجلة منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
74. سعداوي ليلي، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في مدينة بسكرة المتوسطة، م08، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، ع02، 2022.
75. سلاماني عبد القادر، دور المكاتب العربية في تطوير، مجلة البدر، ع03، 2011.
76. الشيخ فطيمة، قانون كريميو 24 أكتوبر 1870، وتجنيس اليهود الاختبارات الصعبة في ظل الهيمنة الاستعمارية، مجلة الحوار المتوسطي، جامعة سيدي بلعباس، ع15-16، 2017.
77. ضفراوي وليد، خلفيات الظاهرة الاستيطانية الفرنسية بالجزائر، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، م18، جامعة تلمسان، الجزائر، ع01، 2022.
78. صاحب منعم أسامة، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962، مجلة مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، م04، جامعة بابل، مصر، ع03.
79. قبال مراد، الساسة الاجتماعية الفرنسية في الجزائر، مجلة القرطاس، د.م، جامعة جيلالي بونعام، الجزائر، ع09، 2018.
80. بونبسي ابراهيم، الاستعمار الفرنسي في الجزائر خلال القرن التاسع عشر منطقة سيدي بلعباس نموذجاً، مجلة عصور، د.م، جامعة بلعباس، ع06-07، 2005.
81. مبخوتة سهام، زراعة الكروم وإنتاج الخمر في الجزائر 1870-1939، قراءة في الواقع والانعكاسات، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، د.م، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر، الجزائر، ع11.

82. بوشناني مُجَّد، آثار السياسة الاستيطانية الفرنسية على المجتمع الجزائري، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ.
83. بقطاش خديجة، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871، جامعة حلب، الجزائر، 1992.
84. حماميد حسينة، الاستيطان الحضاري في ظل العولمة الاستعمار الفرنسي في الجزائر نموذجا 1830-1962، د.م، جامعة باتنة، ع15، 2006.
85. سحنون أم الخير، الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري، الأسباب والعوامل، جامعة بونعامة.
86. عزوز فؤاد، التشريعات الفرنسية في الجزائر خلال فترة الحكم المدني 1870-1900، م01، جامعة سطيف، عدد خاص، 2019.

الملتقيات:

87. بن داهة عدة، أبعاد التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر في ضوء قانوني 1887/04/18 و1997/02/06، أعمال الملتقى الأول والثاني حول العقار الفرنسي في الجزائر إبان فترة الاحتلال 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

المراجع بالفرنسية:

88. Alain Sante-Marie, Législation foncière et societe rurole l'application de la loi du 26 juillet 1873 dans les douars de l'algérois, Etudes rurales 57, 1975, p62.
89. E.Sautayra : Législation l'algerie : lois, ordonnances decret et avites, seconde edition, maison neuvé et de librairies editeur, paris, 1883, p545.
90. Emile bouvier, la propriete fonciere en algerie, inrevue de conomie politique anee, paris, 1898, p724.

91. Louis de Baudicour, La colonisation de l'algerie, facoues leroffre labaraires, edteurs, paris, 1856 p186
92. Marcel Laznaude, La reforme du régime foncier en algerie, in bulletin mensuel du comité de l'afrique francaise, année 1926, p394.

فہم سے، المکتوبات



فهرس المحتويات:

	العنوان
	الإهداء
	شكر وعرهان
أ	مقدمة
الفصل التمهيدى: مدخل حول الوضع الاقصادى والإدارى للجزائر قبل 1870م	
6	أولا: التنظيم الإدارى
6	1- المكاتب العربية.
7	2- العملات والبلديات.
9	ثانيا: التنظيم الاقصادى.
9	1- مصادرة الأراضى.
11	2- الجانب الفلاحى.
13	3- النظام المالى.
14	4- القروض.
الفصل الأول: الاستيطان الأوروبى فى الجزائر.	
17	أولا: تعريف الاستيطان.
20	ثانيا: أسباب الاستيطان.
21	ثالثا: أهدافه.
24	رابعا: أشكاله.
27	خامسا: تطور الهجرة الأوروبية نحو الجزائر.
الفصل الثانى: قوانين الإدارة الفرنسية فى إنشاء المستوطنات.	
33	أولا: قانون كريميو 1870م.
34	ثانيا: قانون وارنى 26 جويلية 1873م.
37	ثالثا: قانون 1887م.

فهرس المحتويات

38	رابعاً: قانون 1897م.
40	خامساً: قانون 04 أوت 1926م.
الفصل الثالث: النشاط الاقتصادي والتجاري للمستوطنين وموقف الإدارة منها.	
44	أولاً: النشاط الزراعي.
49	ثانياً: النشاط الصناعي.
51	ثالثاً: النشاط التجاري.
53	رابعاً: موقف الإدارة من نشاط المستوطنين.
58	خاتمة.
60	الملاحق.
63	قائمة المصادر والمراجع.

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة الى بحث موضوع تأثير المستوطنين الاوربيين على الادارة الفرنسية في الجزائر (1870-1940م) اقتصاديا وتكمن إشكالية المدروس في التركيز على دراسة سياسة الإدارة الفرنسية في الجزائر، ما هي أهم القوانين التي أنشأتها الإدارة الفرنسية؟ وهل أثرت هذه القوانين على الجزائر؟ وكيف كانت الآثار التي خلفها المستوطنون وما هو موقف الإدارة منها؟

وعليه فإن أهمية هذا الموضوع تكمن في تسلسل الأحداث التاريخية لمعرفة تلك القوانين الصادرة من الإدارة الفرنسية ومن خلالها اتبعنا المنهج التاريخي في تفسير الأحداث التاريخية وأداة الوصف والمنهج الإحصائي، وقد توصلنا إلى جملة من النتائج أهمها أن سيطرة المستوطنين على الهياكل والأجهزة الاقتصادية جعلهم يحتكرون ويوجهون السياسة الاقتصادية وفقا لمصالحهم كما استولوا على الزراعة والصناعة والتجارة.

الكلمات المفتاحية: الاستيطان – المستوطنين – الإدارة الفرنسية.

Study Summary:

This study aimed to investigate the impact of European settlers on the French administration in Algeria (1870-1940) economically. The research problem focused on studying the policies of the French administration in Algeria: What were the most important laws established by the French administration? Did these laws affect Algeria? And what were the consequences left by the settlers, and how did the administration deal with them?

The significance of this topic lies in tracing the historical events to understand the laws issued by the French administration. Through historical methodology, we utilized the tools of description and statistical analysis to interpret the historical events. The study yielded several results, the most significant of which is that the settlers' control over economic structures and institutions allowed them to monopolize and direct economic policies according to their interests, including their appropriation of agriculture, industry, and trade.

Keywords: colonization – settlers – French administration.